



PROVISIONAL

A/39/PV.23

11 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	الرئيس:
(إيسلندا)	السيد هيلفاسون (نائب الرئيس)	م:
(قبرص)	السيد موثوتاس (نائب الرئيس)	م:

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان السيد هم أودنهوت رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية سورينام
ألقي كلمة كل من:
السيد مارتهنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

د (أ)

(عمان)	السيد بن عبد الله
(هايتي)	السيد استيميه
(كينيا)	السيد موانغالا
(اليمن)	السيد الأصحبي
(بنن)	السيد أفو

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٠الهند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

بيان السيد ويم أود نهوت رئيس وزراء* ووزير خارجية جمهورية سورينام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني عظيم السرور أن أرحب

برئيس وزراء* ووزير خارجية سورينام صاحب السعادة السيد ويم أود نهوت .

أصطحب السيد ويم أود نهوت رئيس وزراء* ووزير خارجية سورينام الى المنصة .

السيد أود نهوت (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة

عن حكومة جمهورية سورينام وشعبها والصالحة عن نفسي أتقدم لكم بالتهاني القلبية الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني مقتنع بأن مناقبكم المهنية والخدمات التي قدمتموها للمجتمع الدولي بنجاح في الماضي تؤهلکم كلها ، على نحو فريد ، لهذا المنصب الرفيع . واننا موقنون بأن الجمعية سوف تتمكن من ادارة واستكمال أعمالها بكفاءة ونجاح في ظل توجيهكم الكفء .

وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للطريقة المتوازنة الفعالة التي قام

بها صاحب الغخامة السيد خورخي ايويكا من بنما برئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونتمنى له التوفيق .

ويستحق الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار الشناء على

جهوده الدؤوبة نيابة عن المجتمع العالمي التواق الى التنمية والسلم والاستقرار والذي طالت معاناته . فالكثير من التقدم الذي أحرز في هذه المجالات يمكن أن يعزى الى جهده الشخصي في معظم الحالات الحساسة .

ونرحب بهروني دار السلام في الأسرة الدولية ونتقدم بأطيب تمنياتنا لحكومة وشعب

الدولة العضو الجديدة .

عام آخر قد مضى منذ تشرف وفد بلادي بالتكلم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .
وعلى الرغم من أنه من الأنسب أن نفيض في التكلم عن أهمية هذه المنظمة السامية عند
الاحتفال بالذكرى الأربعين في العام القادم ، فاني أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من
جد يد تمسك بلدي بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها .

فالأمم المتحدة لها في هذا العالم الذي تتزايد فيه العداوات وورهام ينبغي
أن تقوم به باعتبارها محفلا للحوار وتخفيف حدة التوتر وحل الصراعات بين الدول واعادة
تكييف العالم لكي يصبح عالما تسوده العدالة والسلام والرخاء وتعلو فيه كرامة الانسان
ويحل فيه الأمل محل اليأس حينما وجد .

ونحن ندرك كم ابتعدت البشرية عن امكانية تحقق هذه المبادئ النبيلة وكيف أن
وجود الدول ذاته يتعرض للخطر لعدم احترام السيادة والسلامة الإقليمية بشكل متكرر .
وندرك الى أي حد مازال يساء استخدام القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية في شتى
أنحاء العالم في الوقت الذي نجد فيه أن قطاعات كثيرة من البشرية لا تزال تعاني من
الحرمان والتخلف .

ان جمهورية سورينام تتمسك على الدوام بمبادئ عدم التدخل بكافة أشكاله فسي
الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ومن ثم فاننا ندعو ، على نحو عاجل ، جميع الدول
الاعضاء في الأمم المتحدة بأن تتمسك بهذه المبادئ التي يصبح السلم والرخاء بغيرها من
ضروب الخيال .

ان سياستنا الخارجية ما فتئت معبرة عن روح عدم الانحياز وموجهة صوب تأييد
ايجاد نظام دولي عادل يقوم على أساس التسوية السلمية للمنازعات واحترام السيادة والحقوق
في تقرير المصير .

ان الأعمال التي تجرى في شتى أنحاء العالم تجعلنا نتساءل أحيانا ما اذا
كانت هذه المبادئ المقبولة عالميا توجه أعمال الدول الأصغر فقط حيث بيد وأن مراكز القوة
ليس لديها متسع لهذه المبادئ على العكس من الضعفاء .

ولقد آن الآوان لاهدات تغيير . ان ما نحتاجه ليس عددا من القرارات لا حصر له بل تصميم راسخ على انهاء الخداع والكيل بمكيالين في الشؤون الدولية .
 في عملية تحويل سورينام من هيكلها الاستعماري نواجه ما يواجهه الكثير من بلدان العالم الثالث التي تحاول التغلب على العقبات ذات الطابع الداخلي أو الخارجي على السواء في هذه العملية المشروعة . ان توحيد شعب اشاعت فيه الفرقة المصالح الاستعمارية في الماضي وتعزيز وعيه بمصيره ليستا مهمتين يسيرتين بالطبع .
 ان مهمة كفالة التنمية الفعلية المتوازنة لشعبنا وناء اقتصاد يمكن السيطرة عليه تقتضي بطبيعة الحال بنية أساسية سليمة . وتحقيق ذلك كله وناء دولة مستقلة تندمج في بنية منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي كانا الهدفين الرئيسيين في بداية ثورتنا فسي ٢٥ شباط / فبراير من عام ١٩٨٠ . بيد أن جهودنا وحدها ليست كافية لانجاز هذه المهمة العسيرة .

وعند ما أبرمنا المعاهدة الخاصة بالتعاون من أجل التنمية مع هولندا عند استقلالنا كنا على اقتناع بأن هذه التسوية لمطالبنا التاريخية من شأنها تهيئة الأساس للتنمية الاقتصادية وتحسين رفاه شعبنا الذي كان قد أهمل طويلا .

ربما لم تكن هذه هي اللحظة المناسبة للخوض بالتفصيل فيما آلت اليه تلك المعاهدة ، ولكن علينا ان نحيط الجمعية علما بأن المعاهدة ، التي ابرمت طواعية بين دولتنا ، الغيت من جانب واحد في ١٩٨٢ ، ونتيجة لذلك ، حرماننا من الأموال التي نصت المعاهدة على منحها . ونحن ممتنعون بأن هذا الاجراء التعسفي لسن يحظى بموافقة مجتمع الأمم المتحدة .

قد تنشأ اختلافات في الرأي بين الدول بمرور الزمن بشأن قضايا أساسية بصورة أو بأخرى . الا ان جمهورية سورينام ترى انه ما من مشكلة تنشأ بين شريكين أو دولتين سياديتين وتحل بانصاف ما لم تناقش في اطار حوار نزيه صريح ومنصف . فهذه المبادئ هي بعد كل شيء المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة . ومن ثم ينبغي لنا ان نصغي الى ما تنطوى عليه من نصح في جميع الظروف . لذلك نقف على أهبة الاستعداد ونعلن رسميا اننا مستعدون لمناقشة قضية التعاون من أجل التنمية في أي وقت ومع أي طرف يهتم اهتماما أصيلا برفاه شعب سورينام .

وبهذه الروح توجهنا مؤخرا الى هولندا لمناقشة تطبيع علاقاتنا . ونعرب عن أملنا في ان يفضي الحوار الذي أرسى أساسه في هذه الآونة ، الى تفاهم جديد فيما يتعلق بالمعاهدة التي ذكرتها توا .

ورغم الآثار السلبية للانخفاض غير المتوقع في مستوى دعم التنمية الاقتصادية ، واصلت سورينام جهودها من أجل اقامة اقتصاد يعتمد على ذاته ، ويسعدنا ان نذكر ان جهودنا من أجل تنمية دولتنا حظيت بتأييد قوى في قارتنا وفي خارجها ، وهو أمر مشجع للغاية .

تتعلق إحدى أشد المشاكل الحادا في نصف الكرة الذي نعيش فيه بالحالة في أمريكا الوسطى . فشعوب هذه المنطقة ، شأنها شأن الشعوب الأخرى ، تنشدد حقها في ان تقرر بحرية مصيرها في سلم وأمن وبمناى عن التدخل الخارجي بأي شكل من أشكاله .

اننا مقتنعون بأن الحلول العسكرية في أمريكا الوسطى لن تفضي الى سلام دائم . وسياسة بعض الدول في المنطقة لا تتنافى وحسب مع المبادئ الأساسية التي تحكم السلوك بين الدول ، بل انها تنتهك أيضا الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار/مايو من هذه السنة .

وتؤيد حكومتي بكل حماس مبادرات السلام التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا . ونعرب عن أملنا في ان " تسهم وثيقة السلم والتعاون " في أمريكا الوسطى في تحقيق التعاون والسلم والاستقرار في جميع أرجاء منطقة أمريكا الوسطى .

كما يحدو وفدى الأمل في ان تظل منطقة الكاريبي منطقة سلام تمارس فيها جميع شعوب المنطقة حقوقها في تقرير المصير بمنأى عن التدخل الخارجي بجميع أشكاله . ونحن نتمنى من صميم قلوبنا ان يتمكن شعب غرينادا من ان يقرر مصيره بما يتفق ومصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وأود ان اكرر هنا رأى حكومة جمهورية سورينام بأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يعد شرطا جوهريا لاستتباب السلم بين الدول ، رغم ان ذلك المبدأ كثيرا ما يتجاهل لسوء الحظ ، وهو الذى يلزم كل دولة بالاحكام عن التحريض على أعمال الشغب أو الارهاب في دولة أخرى أو الاشتراك فيها أو تنظيمها ، والاحكام عن دعم أى نشاط يؤدي الى التهديد باستخدام القوة ضد دولة أخرى أو الى الاستخدام الفعلي للقوة ضدها .

لذلك تؤيد سورينام وضع اتفاقية دولية تحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . ونناشد جميع الدول التعاون من أجل تمكين الأمم المتحدة من ابرام هذه الاتفاقية الأساسية .

ان مسألة ناميبيا ، هذا المثل المؤسف للمعاملة اللاانسانية للسود من جانب الأسياد البيض ، نصطدم بها مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة . وفي ٢٧ آب/أغسطس الماضي عقدت الأمم المتحدة اجتماعا رسميا للاحتفال بذكرى يوم

ناميبيا ، ذكرى اليوم الذى بدأ فيه الشعب الناميبى كفاحه المساح ضد نظام بريتوريا العنصرى ، الذى ازال يحتل اراضيه متحديا العديد من القرارات والمقررات التى اتخذتها الأمم المتحدة ، علاوة على الفتوى التى أصدرتها محكمة العدل الدولية . ان الجهود من أجل التوصل الى حل مقبول دوليا وفقا للمبادئ النصوى عليها في قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) تبلورت باعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ الذى وافق فيه المجلس على خطة مفصلة تهدف الى نقل السلطة الى شعب ناميبيا بمساعدة الأمم المتحدة . ونحن نعلم تمام العلم أن ستة أعوام مضت منذئذ ، وان السبب في ان الحالة السائدة في ناميبيا لاتزال غير مواتية للانتقال السلمي والمبكر الى حكم الأغلبية يعود كلية الى تـ نـت النظام العنصرى التوسعي الحاكم في جنوب افريقيا .

وقد دعت لجنة تصفية الاستعمار ، في معرض تنفيذها لولايتها المتعلقة بالحالة في ناميبيا ، مرارا وتكرارا ، الى تنفيذ التدابير التى يقضى بها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحمل جنوب افريقيا على الاعتثال للقرارات والمقررات ذات الصلة للأمم المتحدة . فاعتماد برنامج شامل للجزءات سيجعل جنوب افريقيا تدرك ان المجتمع الدولي لن يتهاون بعد الآن ازاء تكتيكاتها ومناوراتها .

وفي هذه الحالة كان ينبغي للمجتمع الدولي ان يتخذ خطوات حاسمة منذ أمد بعيد لأن ما يتعرض للخطر هنا هو قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة على نحو ملائم لاحتياجات الملايين الذين يعانون في ظل قمع النظام العنصرى الاستعمارى الاستفزازى . وتندد حكومة جمهورية سورينام بأى ربط أو تواز بين استقلال ناميبيا والقضايا الخارجية غير المتصلة بالموضوع .

وبالنيابة عن وفد بلادى ، اود ان اعرب عن تضامننا الكامل مع شعب ناميبيا البطل ، وأنشد المجتمع الدولي ان يدعم نضاله العادل ضد الاحتلال الاستعمارى

ونهب اليورانيوم وغيره من موارده الطبيعية ويدعم حقه في تقرير المصير والحريّة
والاستقلال تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، حركة
التحرر الوطني لناميبيا ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .
وفيما يتعاقب بالحالة في جنوب افريقيا ، يدى وفدى بشدة نظام جنوب افريقيا
العنصرى اموصلته ارتكاب أعمال العنف والقمع ضد السكان السود ، ويعرب عن تأييده
لجميع الذين يناضلون من أجل القضاء على الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، ويعلن
تضامنه معهم .

ان حكومتي ترفض الدستور الجديد الغامض لجنوب افريقيا والانتخابات الزائفة التي أجريت في ذلك الصدد . وأود أيضا أن أؤكد من جديد تضامنا مع المؤتمر الوطني الافريقي والتزامنا بتأييده ، فهو ممثل أغلبية شعب جنوب افريقيا في النضال الباسل من أجل استئصال شأفة الفصل العنصرى ، وتحقيق الحرية والعدالة والاستقلال لهذا الشعب .

ولا يسع وفدى إلا أن يعرب عن قلقه ازاء الموقف في الشرق الأوسط ، وأسفه لزيادة حدة التوتر في تلك المنطقة . ان الغزو والاحتلال غير الشرعي لجنوب لبنان ليسا إلا ثمرة مريرة للسياسة التي انتهجتها اسرائيل لحرمان شعب فلسطين من حقه في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به المستقلة وذات السيادة .

ويؤكد وفدى في هذه المناسبة من جديد اقتناعه بأنه لا سبيل لايجاد حل عادل وتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط إلا بانسحاب اسرائيل غير المشروط والكامل من جميع الاراضي المحتلة .

وفي هذه الآونة ، يود وفدى أن يؤكد أن انسحاب جميع القوات الأجنبية من الاراضي اللبنانية شرط مسبق لاستعادة تلك الدولة استقلالها .

ويعد توسيع نطاق الحرب بين ايران والعراق خلال الأشهر السبعة الماضية وامتدادها الى الخليج الفارسي دليلا على مزيد من التردى في العلاقات بين هاتين الدولتين الشقيقتين غير المنحازتين . ويعرب وفدى عن أسفه ان يلحظ أن هذا النزاع يؤدي الى خسائر بشرية ومادية فادحة للدولتين المعنيتين ، وفي حين يشكل خطرا داهما على السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر ، بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، وهو المبدأ الذى ظل محور فلسفة التعايش السلمى . ولهذا السبب ، نؤكد من جديد ضرورة وقف اطلاق النار فورا وانسحاب القوات الى حدود معترف بها دوليا كخطوة مبدئية نحو تسوية سلمية لهذِهِ الحرب الفاجعة ، التي تضمنت ايضا - للأسف - استخدام الأسلحة الكيماوية .

ويود وفدى أن يثني على مبادرات السلام التي اضطلع بها مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة بين الطرفين المعنيين .

وان نستعرض الموقف في شبه جزيرة كوريا ، يود وفدى أن يؤكد من جديد تأييده
لرغبة شعب كوريا في ان يعيد توحيد وطنه سلميا ، من خلال حوار بين الشمال والجنوب
دون أى تدخل أجنبي .

وحكومة جمهورية سورينام ما زالت على موقفها فيما يتعلق بانسحاب جميع القوات
الأجنبية من كموتشيا وافغانستان بغية اتاحة الفرصة لهذين الشعبين للتوصل الى تسوية
سياسية وتقرير مصيرهما بأرادتهما .

وفي هذا الصدد ، نشيد بمبادرات السلم الأخيرة بشأن افغانستان التي اضطلع
بها الممثل الخاص للأمين العام في جنيف .

وفي كل عام نستمع الى نداءات من أغلبية الدول بنزع سلاح عام وشامل يجنب البشر
ذلك الخطر الناجم عن تزايد الاسلحة على نطاق عالمي . لكننا نلاحظ وجود زيادة مطردة
في الانفاق العسكرية العالمي ، اذ يبدو انه ما من دولة تستطيع التحكم في مشاعرها اذا ما بدا
لها أنها تخلفت عن غيرها في سباق التسلح المميت هذا . والواقع ان هذا تطور خطير
لا يستنفد وحسب الموارد المالية الشحيحة والموارد الانسانية والمادية المتاحة ، بل سيفضي
في نهاية المطاف الى الدمار الكامل لكوكبنا .

ومن ثم ، تواصل حكومتي دعمها لكل المقترحات الجادة من أجل نزع سلاح عام وشامل
وبالتالي ، ندعو جميع الأطراف المعنية الى التفاوض بغية خفض الاسلحة على وجه الالاح .

ومما يبعث على الارتياح أن الوضع الاقتصادي في بعض البلدان المتقدمة قد أبدى
في الآونة الأخيرة اتجاها متصاعدا . الا انه بالنسبة لمعظم البلدان وبالنسبة للبلدان
النامية ، ما زال مخيما كابوس أطول وأعمق كساد مر به العالم في الاعوام الخمسين الماضية .

ونجد أسباب هذه الازمة الدائمة في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية التي لا تزال
قائمة على أساس من عدم المساواة والسيطرة . واذا كانت التجارة ، لا المساعدة ، هي التي تقلل
من مشاكلنا ، تعين أن نلاحظ أن الكساد الراهن في أسواق المواد الخام والسلع المنتجة في
البلدان النامية ، لم يؤد الى الخلاص المرتجى ، وذلك نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار
السلع الأساسية والزيادة الحادة في أسعار المنتجات الصناعية ، فضلا عن الانخفاضات

الحماية التي تتخذها مختلف البلدان المتقدمة تعوق صادراتنا .
وفي الوقت نفسه ، وصلت الديون الخارجية للكثير من الدول النامية الى ابعاد فلكية
ووجهت نداءات كثيرة ملحة بل ومستهتسة ، مطالبة بالاصلاح . لكنها ضاعت جميعها سدى .
وقد وصلت الحالة الآن الى درجة الأزمة كما يتضح من القلاقل الاجتماعية والاضطرابات
السياسية التي اندلعت مؤخرا في كثير من البلدان .
ومن أجل معالجة هذه الأزمة بشكل فعال ، يقتضي الأمر منهاجا عالميا وشاملا ، يعكس
التكافل بين البلدان النامية والمتقدمة ويعكس أيضا العلاقات المتبادلة بين المشاكل التي
تؤثر على النظام الاقتصادي الدولي .

ان المفاوضات الشاملة التي بدأت في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة
للأمم المتحدة ينبغي أن تراجع عملا على ايجاد حلول لتلك المشاكل .
وفي هذا الصدد ، ترى حكومتي أن التعاون بين الجنوب والجنوب ينبغي تشجيعه
وتعزيزه ، حيث أنه اسلوب قيم لا عادة تشكيل النظام الاقتصادي في الوقت الذي يدعم فيه
التعاون دون الاقليمي والاقليمي والدولي .

ووفدى يحدوه ويطيد الأمل في ان يبرهن برنامج عمل كراكاس على انه مازال اطارا
ها ما لا ييجاد الادوات واستحداث الاجهزة الضرورية من أجل دعم هذا الشكل من أشكال
التعاون .

وفي منطقتنا بالذات ، بذلت جهود بناءة أفضت في كانون الثاني /يناير من هذا
العام الى اعتماد اعلان وخطة عمل كيتو . ومن رأى حكومتي ، ان الافكار والمقترحات التي
وردت جديدة بالاهتمام الخاص من جانب البلدان الصناعية ، حيث انها تعكس الواقع
الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . ووفقا لهذا الاعلان ينبغي اعتماد تدابير
محددة من أجل تحقيق تحول في السياسات المالية والتجارية الدولية القائمة ، بغية دعم
وصول منتجات البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة . ومن شأن هذا أن يخفف من
من عبء مديونية البلدان النامية ويعيد التدفق المالي عليها من أجل التنمية .

ولم يكن بوسع لجنة التعطيط الانائي ان تختار عنوانا لتقريرها أفضل من: وهو —
° الأزمة أو الاصلاح ° . لانه ليس هناك من بديل . فاصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية
ولا سيط النظام الطالي والنقدي الدوليين ، ضرورة مطلقة . ومرة أخرى ، نهيب بالمجتمع الدولي
أن يبحث المطالبة العامة بتغيير السياسة المتبعة تجاه هذا الوضع المتأزم ، ونتعهد بتأييد
التدابير الخاصة بالأطراف العاجلة والكبرى لصالح الانتعاش العالمي .

ان وفد بلادى يشعر بالقلق العميق ازا* مشكلة الجفاف الحادة في البلدان الافريقية شبه الصحراوية ، حيث نجد عشرات الملايين من البشر مهددين بسوء التغذية والجوع والقحط . لقد ترتبت على هذه السنوات الثلاث من الجفاف ، بالاضافة الى الانكماش الدولي، آثار وخيمة بالنسبة لهذه البلدان .

ونحن نعلق أهمية بالغة على برنامج العمل الخاص من أجل افريقيا ونؤيده كـ كل التأييد لأن من شأنه أن يعطي دفعة جديدة للجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة .

لقد أصبحت سورينام ، بوصفها دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عضوا في اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار . ومن ثم فاننا ملتزمون باستكمال مهمتهما . وفي رأينا ، فان القرارات التي اعتمدت في الدورة الاولى للجنة التحضيرية كانت على مستوى التعاون الدولي المتكافئ* والمنصف فيما يتعلق باستغلال الموارد المعدنية الموجودة في المنطقة الدولية لقاع البحار .

وتعرب حكومة سورينام عن أسفها لعاقة هذه النتائج الايجابية لهذه اللجنة عن احداث أثرها نتيجة لأنشطة بعض البلدان الصناعية الرئيسية . فقد شرعت تلك البلدان في اجراء مفاوضات بين مراكز التمويل المختلفة بالبلدان المعنية وهي تقوم الآن بوضع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف خارج نطاق اتفاقية قانون البحار مما يقوض عمل سلطة قاع البحار . وبسبب هذه الأنشطة ، لم يتسن للجنة التحضيرية استكمال مهمتها خلال دورتها الثانية ، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة ما اذا كانت اللجنة التحضيرية ينبغي لها أيضا أن تعمل كهيئة لتسوية المنازعات . ونحن ندين هذه الأنشطة . فموارد قاع البحار يجب استغلالها على نحو منظم لفائدة البشرية ويجب أن تسهم في اقامة نظام اقتصادى عالمي أكثر انصافا وعدلا . ولذلك نرفض أى اتفاق منفصل تتقاسم فيه البلدان الصناعية الرئيسية قاع البحار فيما بينها ، ونوجه نداء* ملحا لجمع الدول الصناعية ، سواء* كانت قد وقعت على الاتفاقية أو لم توقع بعد ، بأن تمتنع عن القيام بأية أنشطة خارج نطاق هذه الاتفاقية ، حيث أننا نعتبر أن التشريعات

القانونية الخاصة بالتعددين في قاع البحار الواردة في الاتفاقية تمثل انطلاقة كبيرة كسرت نطاق المآزق الاقتصادي العالمي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

وتود حكومة بلادي أن تعرب عن ارتياحها ازا^١ اعلان المؤتمر السابع لرؤساء^٢ دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، الذي أكد فيه على أن انتاركتيكا تنطوي على أهمية ضخمة للعالم من النواحي البيئية والمناخية والعلمية ومن ناحية الامكانات الاقتصادية .

وفي هذا الصدد ، ذكر أيضا أنه ينبغي أن تستكشف المنطقة وتستغل مواردها لصالح البشرية بأسرها ، وبطريقة تتمشى وحماية بيئة انتاركتيكا . ولهذه الاسباب، ترى حكومة بلادي أنه من الضروري اقامة نظام جديد لقارة انتاركتيكا يمكن جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة من الاستفادة من مواردها . فتطبيق مبدأى " التراث المشترك " و " الفائدة المشتركة " الواردين في معاهدات الامم المتحدة بشأن الفضاء الخارجي واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، في نظام جديد لانتاركتيكا سيكون من مصلحة العقل والعدالة .

لقد انشئت هذه المنظمة بروح من حسن النية والتفاؤل . وقد وصفت ببلاغة ودقة في مناسبات لا تحصى المشاكل العالمية التي تراكت على مدى .٤ عاما تقريبا ، والتي باتت تهدد بتقويض مجتمعنا العالمي .

فلقد وصفت منظمنا وأدانت بعبارات خطابية رنانة ، العنصرية وسباق التسلح بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، ومحنة المحتاجين والمستغلين والمقهورين على الارض ، والصراعات المسلحة بين الدول الشقيقة ، وعدم احترام السيادة الوطنية ، وانتهاك السلامة الاقليمية ، وأزمة عبء الديون ، وعدم التوازن المخيف في العلاقات الاقتصادية . ومع ذلك ، لا بد لنا أن نلاحظ مع مشاعر الحزن أن العبارات الخطابية المستخدمة في هذا المحفل تبدو في كثير من الاحيان كما لو كانت تحل محل التدابير الفعالة التي كان ينبغي أن تفضي الخطابية الى اتخاذها . ولذلك فان وفد بلادي يحدوه الأمل في أن تقوم الامم المتحدة قريبا باتخاذ المزيد من التدابير الطموسة التي قد تعتبر في جمع أنحاء العالم كنجاحات مسجلة ، وذلك تمشيا مع مبادئها السامية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم الجمعية العامة أن
أشكر رئيس وزراء جمهورية سورينام ووزير خارجيتها على البيان الهام الذي أدلى به لتوه .
اصطحب السيد أود نهوت ، رئيس وزراء سورينام ووزير خارجيتها من المنصة .

السيد مارتيننكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية
عن الروسية) : يود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يهنئكم ، سيدي الرئيس،
أحر التهنية بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة وأن يتمنى
لكم كل النجاح في الاضطلاع بمهامكم الكبيرة .

اننا نقدر تقديرا كبيرا ادارة السيد ايويكا ، الرئيس الحالي لجمهورية بنمـا ،
 للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والثلاثين .

ويود وفد بلادي أيضا أن يهنئ برونو دار السلام لانضمامها لعضوية الامم المتحدة .
 ان شعوب العالم تتوقع من الأمم المتحدة ، في الحالة الدولية الراهنة ، التي
 تتفاقم بصورة كبيرة بسبب اعمال الدوائر الغربية ، ان تضافر جهودها لحل المشكلة الرئيسية
 لعصرنا هذا ، وهي : منع نشوب حرب نووية . وأننا على اقتناع راسخ بأن هذه المشكلة
 يجب أن تكون محور اهتمام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . فحل المشاكل
 الملحة الاخرى التي تواجه البشرية يتوقف بصورة مباشرة على تمكن العالم من تجنب المحرقة
 النووية .

لقد قدم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى سلسلة من المبادرات
 والمقترحات المحددة الى الجمعية العامة في دورتها الحالية . وتمثل هذه المبادرات
 والمقترحات برنامج عمل واقعي وعميق الجذور يهدف الى كبح جماح سباق التسلح ، وازالة
 خطر نشوب حرب نووية ، والقضاء على الصراعات وبؤر التوتر ، وتطبيق المبدأ الرئيسي الخاص
 بعدم استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية ، والعودة الى الانفراج واقامة علاقات
 طبيعية بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

ولن يجعل تنفيذ هذا البرنامج من الممكن ازالة خطر نشوب حرب فحسب ، بل
وسيساعد على توجيه موارد مادية ضخمة لحل مشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . بما في
ذلك تقديم المساعدات للبلدان النامية .
ويسير عدد من العبادات التي تقدمت بها البلدان المحبة للسلام ولدان عدم
الانحياز في نفس الاتجاه .

ومن المؤسف ان نقول ان الطريق الى تحقيق هذه الأهداف الحيوية اكتنفته عقبات
خطيرة أهمها السياسة العسكرية المعلنة والمستعرة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية .
فالولايات المتحدة الأمريكية جاهدة في تحقيق تفوق عسكري . وقد أدى وزع الصواريخ النووية
الأمريكية الجديدة للضربة الأولى في أوروبا الغربية ، وتكديس الترسانات النووية المتعددة
ومحاولة تحويل الفضاء الخارجي الى حلبة لسباق التسلح الى تغيير الحالة الدولية .
لقد جعلت الولايات المتحدة من الارهاب سياسة للدولة مستهينة برغبة البلدان
والشعوب ، وتحاول عمليا ان تجعل من العالم كله منطقة مصالح حيوية لها ، ويتضح هذا
من الأحداث التي تجرى في لبنان وغرينادا ، وما يصل الى حد التدخل في السلفادور ،
والحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا وتأييد النظام العنصري لجنوب افريقيا ، والتهديدات
الموجهة الى كوبا وسوريا ، وتصعيد التوتر في الخليج الفارسي والتدخل الجسيم في شؤون
جمهورية افغانستان الديمقراطية ، والوجود العسكري المتزايد في عدة مناطق من العالم
واقامة القواعد العسكرية فيها .

ومعد أن نشرت الولايات المتحدة صواريخها النووية الجديدة في أوروبا الغربية ،
عطلت عملية المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وفاقمت بحدة ممن
المواجهة النووية في القارة وخلقته تهديدا جديدا خطيرا للسلام العالمي . ان الأسلحة
النووية الأمريكية متوسطة المدى لا تمثل خطرا على بلدان أوروبا الشرقية فحسب بل وتهدد
كذلك عشرات من البلدان في الشرق الأوسط والشرق الأدنى وافريقيا الشمالية . ولا يمكن
لأى تحايل لفظي أن يطمس حقيقة أن الصواريخ الأمريكية الجديدة التي وزعت في أوروبا ،
أعاقت بشكل كبير امكانية التفاوض وفرضت قيودا اضافية على امكانية تخفيض مستوى التسلح النووي .

كذلك تزداد الحالة تعقيدا بسبب ظهور اتجاهات داعية الى استعادة الأراضي في بعض البلدان الغربية مؤخرا . والواقع ان هناك محاولات لا قناعنا بأننا نبالغ في تصوير هذا الخطر ، لكن الشعب الأوكراني الذي عايش جميع أهوال الحرب العالمية الثانية وعانى من خسائر كبيرة في الأرواح لا يمكن ان يظل غير مهال بحقيقة أن بعض الدوائر تطالب صراحة بتغيير الحدود القائمة في أوروبا ، وبإعادة النظر في المعاهدات التي أبرمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبدأت تبرز الى الوجود أفكار محمومة عن " احياء " الرايخ " داخل حدود ١٩٣٧ ، ومن الجدير بالملاحظة ان بعض أعضاء الحكومة وعدد من المسؤولين الحكوميين يشاركون في هذه الاتجاهات التي تتطلع الى استعادة الأراضي . وانا ما أنهيت هذه السياسة الى الصواريخ النووية الأمريكية بات وانها انهما يمثلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وقد أصبحنا نسمع في الآونة الأخيرة ، في بعض العواصم الغربية ، اعلانات عن سلمية النوايا والحاجة الى استئناف الحوار السياسي . فعلام التأخير ان ؟ لقد رحبت بلدان المجموعة الاشتراكية دائما وبقوة ، بإبرام الاتفاقات وتحسين المناخ السياسي . فالكلام عن مزايا التفاوض لم يعد ما نحتاج اليه اليوم بل الرغبة في التفاوض بشأن القضايا الضمنية والتوصل الى اتفاقات على أساس مبدأ المساواة والأمن المتكافئ . ان ما نحتاج اليه هو الأفعال الطموسة لا الأقوال .

وفي هذا الصدد قال السيد كونستانتين ي . تشيرنكو الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ما يلي :

" اننا نوجه نداء لا لبس فيه الى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهما .

لقد حان الوقت لكي يؤكدوا من جديد بأعمال ملموسة تحطيم لنصيبهم من المسؤولية عن مصير العالم ، ويعترفوا بعدم جدوى السياسة القائمة على التعامل من مركز القوة والاعتماد على سباق التسلح ، ويبرهنوا على استعدادهم ، حقيقة لا طس سبيل التظاهر ، للدخول في حوار ومفاوضات من أجل الوصول الى حلول مقبولة على نحو متبادل للمشكلات التي يتوقف عليها مستقبل البشرية " .

ان التزام كل الدول النووية - اقتداءً بالاتحاد السوفياتي وتحقيقاً لرغبة الأظمية
العظمى من الدول الأعضاء في الامم المتحدة - بالألا تكون البادرة باستخدام الأسلحة
النووية ، سيسهم بطريقة حاسمة في انقاذ البشرية من التهديد النووي . ويمكن ، كما
اقترحت بعض البلدان ، ان يكرس مثل ذلك الالتزام في صك قانوني دولي ، أن يكرس مثل
ذلك الالتزام في صك قانوني دولي . وليس هناك شك في ان تنفيذ مبادرة الاتحاد السوفياتي
المعروفة تماما والخاصة بانتهاج قواعد سلوك معينة في العلاقات بين الدول الحائزة
للاسلحة النووية سيكون له أهمية كبيرة في هذا الصدد .

ولسوف تتحسن الحالة الدولية تحسنا كبيرا اذا ما اتخذنا تدابير كتجميد الأسلحة
النووية من جانب جميع الدول الحائزة لها . أو ان ما بدأت الولايات المتحدة الامريكيسية
والاتحاد السوفياتي بذلك على أساس ثنائي ، لتقديم قدوة تقتدى بها جميع الدول الأخرى
الحائزة للاسلحة النووية باعتبار ذلك خطوة يعقبها تخفيض الأسلحة النووية ثم حظرها حظرا
شاملا .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد رسالة رؤساء دول وحكومات الأرجنتين
وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان التي تتضمن نداءً بتجميد
الترسانات النووية .

لقد اقترح الاتحاد السوفياتي ابرام اتفاق فوري بشأن وقف التطوير النوعي لجميع
عناصر الاسلحة النووية ، والتخلي عن وزع جميع أنواع وأشكال الاسلحة النووية ووقف اجراء
تجارب على جميع الاسلحة النووية . وسيكون ابرام معاهدة للحظر العام والكامل لجميع
تجارب الاسلحة النووية نتيجة طبيعية لمنطقية لهذا الوقف . لقد اقترح الاتحاد السوفياتي
الاحكام الاساسية لهذه المعاهدة منذ الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والتي
أهدت - كما هو معروف - اصدار مثل هذه الوثيقة ووضحت مؤتمر نزع السلاح باتخاذ الاجراء
اللازم . ونحن على ثقة من أن المسؤولية المباشرة لمؤتمر نزع السلاح هي أن يبذل أقصى
جهد للاختطاع بحل هذه المشكلة التي طال انتظار حل لها .

وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية المبادرة التي ترمي الى اقامة مناطق
خالية من الاسلحة النووية في أماكن مختلفة من العالم ، بما في ذلك القارة الأوروبية .

وتتصل المسألة الخاصة باستبعاد الفضاة الخارجي من نطاق سباق التسلح تتصل اتصالا عضويا بمشكلة منع نشوب حرب نووية . ووفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة فسي دورتها الثامنة والثلاثين بأغلبية ساحقة ، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعمل على إبرام اتفاق في هذا الخصوص . الا ان المفاوضات لم تبدأ بعد بشأن هذا الموضوع الطح والهام بسبب موقف الولايات المتحدة التي تسعى الى استخدام الفضاة الخارجي باعتباره نقطة انطلاق لتوجيه الضربة النووية الأولى دون عقاب .

ويعتقد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان الجمعية العامة ينبغي لها أن تعارض أى خطة ترمي الى اخفاء الطابع العسكري على الفضاة الخارجي ، وتطالب ببدء المفاوضات بشأن هذه المشكلة الطحة فوراً وعلى مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف .

ان الامكانيات الهائلة للفضاة الخارجي يجب ان تستخدم لصالح البشرية لا لاحاق الضرر بها . ولقد كانت هذه الرغبة بالذات الدافع الى تقديم الاقتراح السوفياتي الجديد بأن يدرج على جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بند جديد بعنوان " استخدام الفضاة الخارجي في الأغراض السلمية فقط لصالح البشرية " .

ومن المقدر ان يصبح الاستكشاف السلمي للفضاة الخارجي ، الذي بات رسمياً للانجازات المذهلة للعلم والتكنولوجيا ، وسيلة فعالة لحل كثير من المشكلات العالمية بما في ذلك مشكلات التنمية الاقتصادية . ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تقسدم اسهاما موضوعيا في عملية استكشاف الفضاة الخارجي للاغراض السلمية ولذا فاننا نؤيد بكل حرارة الاقتراح السوفياتي الخاص بايجاد حل جذري للمشكلة الخاصة بمنع اخفاء الطابع العسكري على الفضاة الخارجي وضمان استخدامه في أغراض خلاقة لا لأغراض مدمرة .

وإذا توافرت ضمانات يعوّل عليها بأن الفضاء الخارجي سيظل خلواً من أية أسلحة ، سيمهد ذلك الطريق للتعاون المثمر فيما بين الدول في هذا المجال ، والتوصل ، في نهاية الأمر ، الى اقامة منظمة عالمية لاستخدام الفضاء الخارجي استخداماً خالصاً للأغراض السلمية .

وتقتضي مسألة تحريم استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية الوصول الى حل فوري . ويتضمن المشروع الذي جرى استكماله مؤخراً والمقدم من الاتحاد السوفياتي الأحكام الأساسية لاتفاقية حول هذا الموضوع ، وبأخذ في الاعتبار الرفضات التي أبدتها بعض البلدان ، ويضيف أحكاماً جديدة تتعلق بالتحقق من عملية تدمير الأسلحة الكيميائية برمتها . وهذا المشروع موجود على مائدة المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح . ونحن مقتنعون بأن هذا المشروع يمثل أساساً بناءً لتحريم هذا النوع الهجسي بشكل خاص من أسلحة الدمار الشامل . وقد كان الدافع الى الاقتراح الأخير لسدول معاهدة وارسو الذي يهدف الى تخلص أوروبا من الأسلحة الكيميائية ، الرغبة في تحقيق ذلك الهدف . ومن شأن تنفيذه ان يساعد على امكانية التقليل على نحو كبير من خطر اندلاع حرب كيميائية في أوروبا ، ومن ثم في العالم أجمع ، والبدء في خفض ترسانات الأسلحة الكيميائية .

ومن شأن اعتماد مثل هذه التدابير الاقليمية الجزئية ان يعزز الجهود العالمية الرامية الى التعجيل بابرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، وهو الهدف النهائي لدول معاهدة وارسو . وسوف يساعد ذلك على اتخاذ تدابير مماثلة في قارات أخرى كذلك .

وينبغي في الوقت نفسه ان نلاحظ بأسف ان مشروع الاتفاقية الخاصة بتحريم الأسلحة الكيميائية المقدم من الولايات المتحدة ، والذي صاحبه حملة دعائية واسعة يتسم بنهج سلبي في معالجة هذه المشكلة بالغة الأهمية ، ويتضمن احكاماً لا تلقى قبولا من دول كثيرة حتى في هذه المرحلة . ولدينا انطباع بأن مشروع الاتفاقية الامريكي قدم لغرض واحد هو التسرع على الاستعدادات المعجلة التي تجرى في الولايات المتحدة من أجل تنفيذ برنامج اعادة التسلح بالأسلحة الكيميائية المخصص لـ ١٠ بليون دولار .

وأود أن أذكر أيضا بمقترحات أخرى قدمتها البلدان الاشتراكية ، تتضمن برنامجا لنزع السلاح النووي على مراحل ، يستهدف خفض التدرجي للأسلحة النووية حتى تتم ازالتها بالكامل ، وما زال هذا البرنامج محتفظا بطابعه الملحّ حتى يومنا هذا . ان تنفيذ المقترح المقدم مؤخرا من دول معاهدة وارسو الى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي لبدء محادثات بشأن مسألة الاتفاق المتبادل على عدم زيادة النفقات العسكرية ثم تخفيضها بعد ذلك يمكن اعتباره خطوة هامة نحو احتواء كافة مجالات السباق على التسلّح .

ولهذا الاقتراح طابع ملحّ بصورة خاصة بسبب الزيادة المستمرة التي لا تحدد في الاعتمادات العسكرية في ميزانيات الولايات المتحدة وشركائها في منطقة حلف شمال الأطلسي . ومن الأمور التي لها دلالة كبرى في ظل الحالة الراهنة اقتراح البلدان الاشتراكية ابرام معاهدة بشأن الالتزام المتبادل بعدم استخدام القوة العسكرية والحفاظ على علاقات سلمية بين الدول الأعضاء في معاهدة وارسو والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي .

ويرى وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان الموافقة على اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية اعتماد اعلان بشأن حق الشعوب في السلم ستكون عملا أخلاقيا وسياسيا هاما من شأنه أن يعرقل الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الذين تراودهم الأفكار المخبولة عن امكانية الانتصار في حرب نووية . فالقيام بالواجب الأساسي لكل دولة ، والمتمثل في ممارسة هذا الحق ، يتطلب ان توجه سياسات الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، نحو القضاء على أي تهديد للوجود الانساني . وسيسهم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراح في تعبئة جهود الرأي العام العالمي من أجل منع وقوع كارثة نووية والحفاظ على الحياة على هذه الأرض .

ويعتقد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية انه على الأمم المتحدة في ظل الحالة الدولية الخطيرة الراهنة ، ان تضطلع بمهمة كبرى ، هي اعتماد تدابير اخرى محددة تهدف الى تعزيز الأمن الدولي ، وقبل كل شيء ، ازالة بعثر التوتر والنزاعات العسكرية ، ووقف أعمال العدوان في مختلف مناطق العالم .

(السيد مارتيننكو، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي هذا الصدد ، تعتبر المبادرة السوفياتية المتعلقة بادراج بند هام وعاجل على جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان : " عدم جواز سياسة ارهاب الدولة وأى أعمال تقوم بها الدولة بهدف تفويض النظم السياسية والاجتماعية في دول أخرى ذات سيادة " مبادرة ذات صلة جاءت في الوقت المناسب . ونحن نعتقد ان الجمعية العامة بادانتها القوية لانتهاج وممارسة سياسة ارهاب الدولة كوسيلة للتعامل مع الدول والشعوب الأخرى ستكون قد ساهمت مساهمة ملموسة في وضع ضمانات سياسية للسلم ، وتعزيز أمن الدول ، كل على حدة ، وتعزيز الأمن الدولي ككل .

ومنذ ما يقرب من ٤٠ سنة ، والتوتر الحاد مستمر في الشرق الأوسط ، حيث يتمتع المعتدى الاسرائيلي بالدعم والحماية على نحو مباشر من الولايات المتحدة . وهو يواصل سياسة احتلال الأراضي العربية وضمها ، ويقوم بعمليات فرض عقوبات على الوطنيين الفلسطينيين واللبنانيين ، ويهدد سوريا . ان هذا الارهاب الدولي وسياسة العصابات التي أصبحت سياسة للدولة قد حولت منطقة الشرق الأوسط الى بؤرة للنزاعات العسكرية المستمرة ، التي باتت تشكل تهديدا خطيرا لسلم العالم . وتتطلب المصالح الحيوية لشعوب الشرق الأوسط وكذلك مصالح الأمن الدولي ككل سرعة التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في تلك المنطقة .

وقد وردت المبادئ الأساسية والسبل والوسائل العملية لحل هذه المشكلة في : " مقترحات الاتحاد السوفياتي بشأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط " . وأهم ما في هذه المقترحات أنها تتضمن التسليم بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الشعوب الأخرى عن طريق العدوان . ومن ثم ، فان الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ينبغي اعادتها الى العرب . ولا بد من أن يكفل بالممارسة الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني ، وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، في تقرير المصير واقامة دولته . وأخيرا ، فان حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ينبغي انهاءها ، ولا بد من ضمان حق كل دول المنطقة في الوجود الآمن والمستقل وفي التنمية . ولا يمكن التوصل الى التسوية الدائمة بصدق والعدالة حقا والشاملة لمشكلة الشرق الأوسط الا من خلال الجهود الجماعية التي تشترك فيها كل الأطراف المعنية . ويمكن

أن تتحقق هذه المهمة الكبيرة في مؤتمر د ولي بشأن الشرق الأوسط . بيد أن الولايات المتحدة واسرائيل تعارضان بشدة عقد ذلك المؤتمر .

ويسبب التفاقم المستمر في الوضع في امريكا الوسطى وتدخّل الولايات المتحدة المسلح والمتصاعد في شؤون الدول ذات السيادة في المنطقة قلقا بالغا .

ولا يمكن وصف الغزو الذي قامت به الولايات المتحدة لغرينادا المستقلة بأسلوب القراصنة ، واحتلالها المستمر لها الا بأنه عمل من أعمال الارهاب .

كما ان الحرب فير المعلنّة التي تشنها الولايات المتحدة على نيكاراغوا عن طريق تكوين عصابات المرتزقة وتسليحها والعمل على تسليحها الى ذلك البلد هي أيضا عمل من أعمال ارهاب الدولة .

ويصدق هذا أيضا على سياسة الولايات المتحدة في السلفادور ، حيث تحصل العصابات الرجعية على مساعدة ودعم واشنطن ، وترتكب المذابح ضد أبناء وطنها على أمل اخماد شعلة نضالهم التحرري .

وتعارض جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشدة تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في امريكا الوسطى ، وتطالب بحل سلمى عادل لمشاكل تلك المنطقة عن طريق التفاوض ، وتؤيد المقترحات البناءة المقدمة من نيكاراغوا ، وتثني على جهود مجموعة كونتادورا الرامية الى منع تصعيد النزاع في تلك المنطقة . وفي مقدور مجلس الأمن والجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، بل ومن واجبهما ، القيام بدور هام في تخفيف حدة التوترات ويجاد تسوية سياسية في تلك المنطقة .

وهناك بعثرة توتر خطيرة مازالت مستمرة في الجنوب الافريقي . فالنظام العنصرى في بريتوريا ، بتأييد من الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى ، يواصل انتهاج سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المجاورة . كما انه يكتف بحكمه الارهابي والقمعي ضد الشعوب الأصلية في جنوب افريقيا ، ويحتل ناميبيا بطريقة غير مشروعة ، ويواصل عرقلة التسوية في ناميبيا .

وتؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية المطالبة بلجوء مجلس الأمن الى فرض عقوبات شاملة والزامية على جنوب افريقيا ، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ، بغية اجبار العنصريين على سحب قواتهم من ناميبيا فورا ، ووقف أعمالهم العدوانية ضد الدول المجاورة ، وفي مقدمتها انغولا ، والغاء نظام الفصل العنصرى المخزى . ونحن مصممون على معارضة سياسة الولايات المتحدة ، وغيرها من بلدان حلف شمال الاطلسي واسرائيل ، تلك السياسة التي تستهدف توسيع نطاق التعاون العسكرى والسياسى والاقتصادى مع نظام بريتوريا العنصرى .

وتدين جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الولايات المتحدة لتقطيع اوصال أراضي جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية - ميكرونيزيا - وضماها في الواقع ، وتحويلها الى منصة انطلاق استراتيجية عسكرية اخرى . ان منع فرض الاستعباد الاستعمارى على ميكرونيزيا ، واتمام عملية تصفية الاستعمار فى جميع المناطق المستعمرة وغير المستقلة وللأمم المتحدة ، بغير شك ، دور هام تؤيد فيه في تحقيق هذا الهدف .

لقد ازداد التهديد لوجود قبرص كدولة مستقلة وغير منحازة ، ولوحدة أراضيها ازديادا كبيرا ، نتيجة لأعمال القوى الامبريالية التي تستهدف خلق بؤر التوتر في مختلف بقاع العالم ، بما في ذلك شرق المتوسط . وفي هذا الصدد ، نعلق أهمية كبيرة على مهمة الأمين العام للأمم المتحدة . التي أنيطت به من قبل مجلس الأمن ، للتوصل الى حل سياسى لمشكلة قبرص .

ان المقترحات السوفياتية ، التي تتناول تدابير بناء الثقة في الشرق الأقصى ، بما فيها تدابير في المجال العسكرى ، ومقترحات جمهورية منغوليا الشعبية بخصوص عقد اتفاقية التزام متبادل بعدم الاعتداء وعدم استخدام القوة في العلاقات بين دول آسيا ودول المحيط الهادئ ، تساعد كثيرا على تحسين الحالة في القارة الآسوية .

لقد أيدت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الدوام كفاح الشعب الكورى من أجل إعادة توحيد بلاده على أساس سلمى وديمقراطى ، بعد أن تسحب قوات الولايات المتحدة من جنوب كوريا . ونحن نؤيد مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية

التي تستهدف تحسين الوضع في كوريا تحسينا كبيرا ، وتهيئة ظروف ملائمة لاجراء حوار
مثمر بين شمال كوريا وجنوبها .

ونؤيد تماما التوصل الى تسوية سياسية للحالة حول افغانستان . ونعارض محاولات
استخدام الامم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد . ونؤيد تأييدا كاملا
برنامج التسوية السياسية المنطقي والبناء الذي وضعتة حكومة جمهورية افغانستان
الديمقراطية . ويود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التشديد على أهمية
تهيئة مناخ موات لمواصلة المحادثات بين افغانستان وباكستان من خلال الممثل الشخصي
للأمين العام للأمم المتحدة .

كما نؤيد تأييدا كاملا مبادرة فييت نام وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، تلك
المبادرة المعروفة جيدا ، التي تتعلق بتطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا . وقد أعادت
بلدان الهند الصينية التأكيد على استعدادها الدائم لتعزيز الحوار مع البلدان المجاورة
بغية تخفيف حدة التوتر وقيام تعاون مع تلك البلدان .

وأود أيضا أن أعرب عن بعض آراء وفدى بخصوص مشكلة العلاقات الاقتصادية
الدولية الراهنة . فالدول الامبريالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، تنتهج
سياسة تقوض الأسس السلمية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ، وتعوق اعادة
هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي . اذ تقوم تلك البلدان ،
متحدية في ذلك القواعد المرعية في العلاقات بين الدول ، بانتهاك الاتفاقات التي تم
التوصل اليها ، وتفرض حصارا تجاريا واقتصاديا وتكنولوجيا ، ومستخدمة في ذلك أساليب
الضغط والحظر والعقوبات ضد الدول التي ترفض الانصياع لأوامرها .

وتحاول تلك البلدان ، مستغلة في ذلك مركزها المهيمن في اقتصاد العالم
الرأسمالي ، أن تحول الى البلدان النامية الآثار الضارة للأزمات الاقتصادية كالتضخم
وما الى ذلك من الاضطرابات الاقتصادية التي أصبحت سمات دائمة للنظام الرأسمالي
المعاصر .

وفي حزيران / يونيه الماضي ، اعتمدت البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد
الاقتصادي اعلانا بعنوان " الحفاظ على السلم والتعاون الاقتصادي الدولي " ، يشكل

برنامج عمل مفصل لتحسين العلاقات الدولية . ويتوخى البرنامج تطبيق توصيات واتفاقات ، بما في ذلك تلك التي اعتمدت في الامم المتحدة ، والتي تم التوصل اليها من خلال الجهود الجماعية للدول بهدف ايجاد تعاون اقتصادي مثمر مفيد على نحو متبادل ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومما لا شك فيه ، أن اعتماد مقررات واجراءات فعالة لتنفيذ المقترحات الواردة في الاعلان سيعزز امكانية ايجاد تعاون اقتصادي دولي ، ويشكل اسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

لقد احتفل الشعب الاوكراني مؤخرا بالذكرى السنوية الأربعين لتحرير اوكرانيا من المعتدي الفاشي . وفي السنة القادمة - ١٩٨٥ - سنحتفل ، مع جميع الشعوب المحبة للسلم ، بالذكرى السنوية الأربعين للانتصار العظيم في الحرب العالمية الثانية . وقد أسهمت جميع الشعوب التي حاربت ضد السياسة الفاشية والسياسة العسكرية ، في ذلك النصر . ولا سبيل الى انكار الدور الحاسم الذي قام به الاتحاد السوفياتي . وتتطلب منا التضحيات الضخمة التي قدمت في سبيل ذلك النصر أن نفعل كل ما بوسعنا بغية تجنب وازالة خطر نشوب حرب عالمية ثالثة . وذلك هدف جميع الجهود التي يبذلها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والدولة السوفياتية . وفي هذا الصدد ، لاحظ فلاديمير ف . شيبيرتسكي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي والأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاوكراني أن :

" الشعب السوفياتي يدرك أن هدف سياسة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، تلك السياسة المحبة للسلم والواضحة والمتسقة هو بناء الثقة بين الدول والعودة الى سياسة الانفراج والتعاون ، واننا جميعا ، حزينا وحكومتنا وأصدقاؤنا جاهدون في اتخاذ كل التدابير الممكنة لحفظ السلم من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة . "

وستواصل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بنشاط تأييد جهود الامم الرامية الى تجنب خطر نشوب حرب نووية ، وكبح جماح سباق التسلح ، وازالة جيوب التوتر ، وتوسيع وتعميق التعاون المفيد المتبادل فيما بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة .

السيد بن عبد الله (عمان) : يسعدني أن أتقدم اليكم بالتهنئة الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . وان قناعتي أكيدة بأن رئاسة السيد بول جون ميزمن لوساكا ستوفر لنا من الحكمة والدراسة ما سيعيننا على انجاز أعمالنا . كما يسعدني أن أعرب عن تقديري العميق لرئيس الدورة الثامنة والثلاثين ، سعادة السيد خورجي ايويكا ، رئيس جمهورية بنما ، للطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال دورتنا السابقة .

وأنتهز هذه الفرصة لأعبر للسكرتير العام للأمم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، عن تقديري لما بذله من جهود منذ توليه هذا المنصب، متمنين له كل النجاح في المهام الصعبة التي تواجه مجتمعنا الدولي .

ويشرفني أن أتقدم بخالص الترحيب الى الدولة الصديقة سلطنة بروني دار السلام، بقيادة جلالة السلطان السير حسن البلقية ، لقبولها عضوا في الامم المتحدة*.

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد هيلغاسون (ايسلندا) .

اليوم وأكثر من أى وقت مضى ، يسود العالم احساس بتزايد عدم الاستقـرار ، فأخطار المنازعات المسلحة تتراكم دون أن تلوح في الأفق بارقة أمل لايجاد حل لها . كذلك فان الشعور بالقلق والخوف ، خاصة لدى دول العالم الثالث الذى ننتمي اليه ، يزيد من احتمالات تطور الامور في أى بؤرة من بؤر التوتر الى حرب شاملة . ان ما نمر به من منعطف ، يعد من أكثر المنعطفات ماثرا للقلق في العلاقات الدولية ، فالشعور المتزايد بانعدام الأمن ، واللجوء الى القوة بدلا من التفاهم في حل الخلافات لا يزال سائدا ، كما أن الأوضاع الاقتصادية الدولية تزداد سوءا . وان النتائج الملموسة التي حققتها الأمم المتحدة في المجالات الانسانية تتضاءل أمام مآسي الحروب ، ومقتل وتشريد الأبرياء ، ووطئة الفقر والجوع الذى يهدد حياة الملايين من البشر لدرجة بات معها التحدث عن الايجابيات محض هروب من الواقع ، ان ما أدى ويؤدي الى وضع دولي سياسي واقتصادي متدني هو ازدياد الاتجاه لاستعمال القوة أو التهديد باستخدامها ، ومواصلة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وانتهاك واستغلال بعضها الآخر ، والاعتداء على السيادة والسلامة الاقليمية للعديد منها ، بالاضافة الى تفاقم المواجهات بين الدول الكبرى واحياء الحرب الباردة والتنافس على مناطق النفوذ ، مما يندرج بتزايد احتمالات المواجهة الشاملة .

اننا ، والأمر كذلك أحوج ما نكون الى مضاعفة الجهد والتمسك بالشرعية الدولية وبميثاق الامم المتحدة ومبادئها والعمل على احترام وتنفيذ قراراتها . ان الامم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على ابعاد شبح الفوضى والحرب والجوع عن الانسانية . ان المشاكل التي تتصدر جدول أعمالنا عديدة ، ومعقدة ، وهذا ما يتطلب عملا متضافرا من كل بلدان العالم ، ولعل أهم وأعقد ما واجهته هذه المنظمة منذ نشأتها من قضايا ، هي قضية شعب فلسطين . لقد آن لاسرائيل أن تدرك أن السبيل الوحيد الى السلم هو الحوار والمفاوضة لايجاد حلول عادلة ، تعيد للشعب الفلسطيني كرامته وتضمن له حقوقه المشروعة في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، وان اللجوء الى استخدام القوة لا يمكن أن يكفل لها السلم أو الأمن . ان اسرائيل لن تتمكن من تحقيق

استقرارها ومصالحتها اذا استمرت في تجاهلها لمصالح الشعب الفلسطيني ، وواصلت انتهاكها لسيادة وأمن الدول المجاورة لها .
ان رفض اسرائيل للعديد من مبادرات السلام وتعطيلها لجميع الجهود الرامية لحل قضية الشعب الفلسطيني يحملها مسؤولية حالة الحرب والتوتر في منطقة الشرق الأوسط .

ان سلطنة عمان ، انطلاقا من تأييدها لجميع الجهود التي تدعو وتعمل من أجل السلام في المنطقة ، قد أيدت اعلان جنيف الداعي لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط وتحضره جميع الأطراف المعنية . ان تبني الجمعية العامة في دورتها الماضية المبادئ التوجيهية لاعلان جنيف الداعية الى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة غير قابلة للتصرف ، يعتبر خطوة هامة في سياق العمل الدولي نحو تحقيق تسوية سياسية لهذا النزاع ، الا أننا ندرك أن فرص النجاح لن تتوافر لمؤتمر ما لم تشارك في أعماله جميع الأطراف المعنية .

ان التقارب الفلسطيني الاردني والمتمثل في المحادثات المكثفة والمستمرة بين الطرفين ، نعتبره عاملا ايجابيا ومشجعا لتكريس الجهود العربية وتهيئة الظروف ومتطلبات العمل الهادف الى تحقيق حل سياسي للنزاع العربي الاسرائيلي .
لقد مرعانا ولا زالت اسرائيل جاثمة بكل ثقلها على جنوب لبنان . ان استمرار اسرائيل في احتلالها لجنوب لبنان يفضح المبررات اللامنتطقية والتي تذرعت بها لشن هجومها الوحشي على لبنان . اننا نطالب اسرائيل بالكف عن ممارستها في انتهاك حرمة الأراضي اللبنانية والانسحاب منها دون قيد أو شرط ، ولا يسعنا اليوم الا أن نعرب عن غبطتنا وارتياحنا ، ونحن نرى أن شعب لبنان بصدد تجاوز محنته بعد تشكيل حكومته الوطنية ، والتي شرعت في اعادة الثقة والطمأنينة الى شعب لبنان ، وانها كافلة الممارسات التي تتعارض مع استقلاله وسيادته ووحدة شعبه .

لقد شهدت منطقة الخليج خلال هذا العام محاولات لتصعيد رقعة الحرب الدائرة بين العراق وايران تمثلت في قصف ناقلات نفط تابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتجهة من وإلى موانئ تلك الدول التي ليست أطرافا في النزاع . ان حرية الملاحة مبدأ يقره ويسمي للحفاظ عليه جميع أعضاء مجموعتنا الدولية ، ولما لمنطقة الخليج من أهمية اقتصادية واستراتيجية دولية ، فان أى مساس بسلامة الملاحة في مياهه قد يجبر الى تدخل الدول الكبرى في المنطقة ، لذلك نطالب احترام قرار مجلس الأمن ٥٥٢ (١٩٨٤) الذي جاء معبرا عن قلق المجتمع الدولي ومؤكدنا لضمان حرية وسلامة الملاحة في المنطقة .

لقد تلقت السلطنة بارتياح شديد قبول كل من العراق وايران لاقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الذي أدى الى وقف الاعتداء على المدن في كل من البلدين ، كما تؤيد السلطنة جميع الاتصالات والجهود التي تبذلها دول المنطقة في سبيل التوصل الى تسوية مبكرة للنزاع عن طريق الوسائل السلمية ، وكما استجاب العراق لجميع مبادرات السلام ناشد ايران أن تبدى استجابة مماثلة لهذه التوجهات السلمية التي تخدم مصلحة شعبي البلدان والمنطقة كلها .

لقد اصيبت في الآونة الأخيرة بعض السفن في منطقة البحر الأحمر بأضرار نتيجة لحوادث تلفيم الممرات الطائية فيه . ان تعريض الملاحة البحرية الدولية للخطر عمل غير مسؤول واننا نطالب بأن يقف المجتمع الدولي موقفا حازما وصارما ضد هذا العمل . كما اننا نحبي الجهود التي بذلتها بعض الدول لتنظيف ممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر وجعله آمنا وصالحا للملاحة .

لقد مضت حوالي خمس سنوات على التدخل الأمني العسكري في أفغانستان ، ورغم قرارات الأمم المتحدة ونداءات دول عدم الانحياز والعالم الاسلامي لاتزال الهيمنة الأجنبية جاثمة على الشعب المسلم فير المنحاز في أفغانستان . اننا في الوقت الذي نقدر فيه الجهود التي يبذلها الممثل الشخصي للأمين العام نرفض أن يظل الوضع الراهن قائما

باعتباره من قبيل الأمر الواقع ونطالب بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية والتوصل الى حل سلمي يحفظ لشعب أفغانستان حقه في تقرير مصيره ويضمن للاجئين الأفغانيين عودة آمنة ومشرقة الى وطنهم .

وفي جنوب شرق آسيا لا زالت مشكلة كمبوتشيا دون حل . اننا اليوم نجد المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية الى انسحاب القوات الفيتنامية من الأراضي الكمبوتشية كما اننا سنستمر في دعم الجهود التي تبذلها رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا من أجل ايجاد حل لمسألة كمبوتشيا والرامية الى تحقيق الوحدة الوطنية للشعب الكمبوتشي وتقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي .

ان الصراعات وعدم الاستقرار في القرن الافريقي لا تزال مثيرة للقلق . ان سلطنة عمان يهيمها ما يحدث في تلك المنطقة وتطالب بوقف محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لديها .

اننا نكرر مشجبنا لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا والتي تتنافى مع مبادئ السلوك الدولي والانساني ، كما نحمل حكومة جنوب افريقيا العنصرية مسؤولية فشل مفاوضات مؤتمر لوساكا وجزر الرأس الأخضر حول قضية ناميبيا . ان العراقيل التي أقامتها جنوب افريقيا أمام تلك المفاوضات ليست سوى مخادعة تحاول بها استمرار نظامها القائم على القهر واستغلال شعب ناميبيا وموارده . ونهيب من جديد لمواصلة المساعي المبذولة حتى يتمكن شعب ناميبيا من تقرير مصيره ونيل استقلاله .

لا زال المحيط الهندي مسرحا للتنافس بين الدول الكبرى ، واننا بحكم موقع بلادنا الجغرافي كدولة مطلة على ذلك المحيط ولكوننا عضوا في اللجنة الخامسة به ، نحصر على تنفيذ الاعلان الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ، ونطالب بوضع حد لتصاعد تنافس الدول العظمى على مناطق نفوذها في هذه المنطقة ، اننا ان نبدى بعض ارتياحنا للتقدم المحدود الذي تمخض عنه اجتماع اللجنة الخامسة بالمحيط الهندي في شهر تموز/يوليه المنصرم خاصة فيما يتعلق بمسودة جدول الأعمال المقترح ، ندعو اللجنة أن تبذل المزيد من الجهود لانجاز أعمالها التحضيرية ولا تاحة امكانية عقد المؤتمر في النصف الأول من العام القادم ١٩٨٥ .

اننا نتابع باهتمام حالة استمرار التوتر والعنف في منطقة أمريكا الوسطى ، وأن تسوية النزاعات سواء كانت داخلية أو خارجية يجب أن تتم على أساس احترام حقوق الشعوب وسيادة الدول وعدم اتاحة الفرصة لتدخل الدول العظمى في الشؤون الداخلية لدول تلك المنطقة ، وندعو دول مجموعة كونتادورا لمواصلة جهودها لايجاد حل يضمن اعادة الاستقرار والسلم لدول المنطقة .

لم تعد المطالبة بنزع السلاح قضية سياسية بل هي قضية تتعلق بالبقاء البشرية على هذا الكوكب . ان التصعيد المستمر لسباق التسلح ولاسيما في جانبه النووي قد أوجد وضعا دوليا متفجرا ازداد فيه الاعتماد على القوة وأدى الى انعدام الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية بالاضافة الى تبذير الثروات والموارد الاقتصادية الهائلة في الوقت الذي يعاني مئات الملايين من البشر من ضراوة الفقر والجوع والبطالة . اننا نعرب عن قلقنا وخيبة أملنا لتوقف مفاوضات جنيف الدائرة حول نزع السلاح ونهيب بجميع الأطراف المبادرة باستئنافها وبفعالية لوضع حد للأسلحة التدميرية التي تهدد بتدمير القيم والتي يدعي البعض أنها وجدت للدفاع . ان الوضع الاقتصادي الدولي ليس بأفضل حال من التعاون السياسي والأمني . ان الفوضى مازالت ضاربة اطنابها في النظام النقدي الدولي ، كما أن تقلص التجارة الدولية وعدم استقرار أسعار المواد الأولية وانتشار التدابير الحمائية وكذلك اعاققة تدفق رأس المال وارتفاع أسعار الفائدة ، تزيد من حدة عجز موازين التجارة الدولية لدى بعض الدول النامية وتضاعف من مديونيتها ومن قدرتها على خدمة ديونها مما أدى الى وصول بعض الدول الى حافة الافلاس .

اننا ندرك جميعا أن النظم القائمة عاجزة عن مواجهة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الدولي . وأن انعدام الثقة بين الدول المتقدمة والدول النامية والنظرة الضيقة غير الموضوعية في معالجة الأزمة هي السبب الرئيسي في فشل جميع المؤتمرات بين الشمال والجنوب ومنها مؤتمر الأونكتاد السادس ومؤتمر اليونيسكو الأخير * .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ان الأزمة الاقتصادية الدولية تتطلب حلا عاجلا وشاملا يضع في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الدول . وعلى الرغم من كل العقبات التي واجهتنا حتى الآن ، لا زلنا نرى ان الحوار الجماعي والبناء الذي تشارك فيه جميع الدول بالتساوي هو الأسلوب الأمثل لمعالجة مشاكلنا وذلك من أجل تحديد واعتماد تدابير واصلاحات طويلة الأجل .

السيد استيميه (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود فسي
مستهل كلمتي ، أن أتقدم اليكم باسم وفد هايتي ، بتهانئي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي لن يفوتكم أن تدلوا فيها على مواهبكم الفزة وهي الدافع الى هذا التدبير ، والتي تبدت أثناء رئاستكم لمجلس الامم المتحدة لناميبيا .

وقد قصدت الجمعية العامة بهذا الاختيار ، التعبير عن تقديرها لمواهبكم ، وتقديرها لبلدكم زامبيا ، ممثلا في شخصكم ، وهو البلد الذي سيظل رمزا للنضال ضد العنصرية والاستعمار والفصل العنصري في افريقيا الجنوبية .

كما أود أن أعبر أيضا مرة أخرى للسيد خافيير بديريزي كوييار ، الامين العام للأمم المتحدة ، عن ثقة حكومة هايتي التامة فيه ، واحترامها العميق له ، للجهود الدائبة التي بذلها على مدار السنة لخدمة السلم والتعاون الدوليين . وسنواصل تأييدنا المطلق لجميع مبادراته في سبيل دعم دور منظمنا في الحوار الضروري والشاى الذي يشكل مفتاح العلاقات بين الشعوب والدول ، ذلك الدور الذي لا يلقى الا الجحود في كثير من الأحيان .

كما نرحب أيضا بسرور بالغ بيروني دار السلام في أسرة الامم المتحدة العظيمة ، وهي ستساهم بالتأكيد مساهمة فعالة وقيمة في أعمال منظمنا .

ويجب أن نعترف مرة أخرى ، عشية تفهيم ال .٤٤ عاما الأولى من عمر الأمم المتحدة ، بأن أكبر آمالنا قد خابت ، وأن عالم السلم والعدالة والأخوة الذي كنا نتطلع اليه جميعا بطبيعة الحال يتباعد يوما بعد يوم فيما يبدو . وعلينا أن نعترف ان يؤثر التوتر قد زادت ،

وأن التوتر السائد بين الشرق والغرب لم يكن يوماً أشد مما هو عليه الآن ، وإن سبب
التسلح قد اتخذ صورة مفامرة مجنونة وخطرة ، يعتبر ثمنها الفادح اهانة دائمة لـ
العالم الثالث .

ويتعين علينا أن نؤكد كذلك ان المجتمع الدولي لم تتوافر له من قبل موارد بهذه
الكثرة والتنوع ، وان البشرية وهي تقترب من نهاية القرن العشرين ، لم تعرف مثل ما لها
اليوم من سيطرة على المادة ، بفضل التقدم المذهل للعلم والتكنولوجيا .
وعلىنا ان نأنيستوضح أسباب ذلك الفشل المتكرر في الأمانة المتمكنة والطموح
الزائد والتعصب الذي لا معنى له لدى كثيرين وفي أعين مشاعر التحيز المتأصلة فينا ،
وعلىنا أن ندرك أخيراً أن من الصعب على منظمنا حقاً في هذه الظروف أن تنجز المهمة
النبيلة والحساسة الموكولة اليها .

اقتناعا بوحدة مصيرنا التي لا مهرب منها تود حكومة هايتي أن تؤكد من جديد اقتناعها الراسخ بأن منظمة الأمم المتحدة رغم ضعفها المؤسسي ، مازالت تمثل أفضل أداة لتحقيق مثلنا العليا ، ونحث كل الدول الأعضاء ، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن على احترام روح ميثاقنا ونصه احتراماً صارماً .

لأنه ، رغم احباطاتنا وخيبة أملنا ، لا يوجد أمامنا خيار آخر سوى مواصلة الحوار والمشاورات في ظل الاحترام الكامل لقواعد القانون ومبادئ المساواة والعدالة والسيادة المعترف بها عالمياً والتي تمثل ، بلا أدنى شك ، أهم الانجازات في تراثنا المشترك . في ضوء هذه الخلفية وادراكنا لخطورة التطورات الأخيرة في الحالة الدولية ، تود حكومة هايتي أن تؤكد من جديد موقفها بشأن النقاط الأساسية المدرجة على جدول أعمالنا ، بأمل أن تقدم اسهاماً — وإن كان متواضعاً — في حل المشكلات التي يبدوا أنها تتهدد مستقبل البشرية .

في هذا الصدد ، تحظى الاحداث الأخيرة التي وقعت في جنوب افريقيا التي شهدت شهداءً جديداً أضيفوا الى قائمة شهداء الفصل العنصرى من قبل ، باهتمام خاص من جانبنا لأن تلك الحالة لا تمثل فقط اكبر انتهاك لحقوق الانسان الأساسية ، بل تمثل أيضاً تحدياً لمنظمة الأمم المتحدة طالما أنها لم تتمكن منذ عام ١٩٤٦ من استئصال شأفة آخر مخلفات العنصرية والاستعمار في هذا الجزء من العالم .

فنظام الحكم في بريتوريا ، مستغلاً عدم مهالة بعض الدول ، لا يزال يعزز الأحكام الدستورية والقانونية التي تركز الوضع الأدنى للغالبية السوداء ، ويفتح الطريق لأشجع مظاهر التعصب الذي لا حد له .

ان حكومة هايتي ، ولا منها لتقاليدها التاريخية تددين بقوة تصرف الاقلية العنصرية في بريتوريا وترحب باعتماد القرار الأخير للجمعية العامة ٣٩ / ٢ ، الذي يرفض دستور جنوب افريقيا المزعوم الجديد ويعتبره باطلاً . ونحن نتعاطف مع شعب جنوب افريقيا ، ونؤكد له من جديد تضامننا غير المشروط مع نضاله الباسل من أجل القضاء الكامل على نظام الفصل العنصرى .

ولا يسعنا إلا أن نندد بتواطؤ تلك الدول التي تقدم لنظام الحكم في جنوب افريقيا تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري والنووي ، بحجة خدمة مصالح استراتيجية مشكوك فيها . ونطالبها بالأمتياز بعد الآن على اعتماد توقيع عقوبات شاملة والزامية هي السبيل الوحيد لتقليل صلف حكام بريتوريا والتوصل الى اقامة مجتمع مفتوح وديمقراطي متعدد الأجناس في جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، مازالت جنوب افريقيا ، معتمدة على القوة العسكرية والاقتصادية ونجاح حملتها لزعزعة الاستقرار في الدول المجاورة ، تواصل احتلالها لناميبيا منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يرسى أسس التسوية السلمية التفاوضية لمسألة ناميبيا . وتلجأ جنوب افريقيا أحيانا الى العنف ، وأحيانا الى التخويف ، وأحيانا الى الحيلة . وهذا تحاول حكومة جنوب افريقيا بكافة الطسرق تشديد قبضتها على ناميبيا .

وفي هذه الظروف ، لا يسعنا إلا أن نهنئ المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي والوحيد للشعب النامبيي ، على روح الاعتدال والمرونة الكبيرة والنضج السياسي ، التي أبدتها في مواجهة سوء النية والتعذت من جانب جنوب افريقيا طوال المفاوضات التي كانت تهدف الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان جمهورية هايتي ، تضامنا منها مع شعب ناميبيا ، ترفض رفضا قاطعا كل محاولات الربط بين استقلال ناميبيا واعتبارات جغرافية سياسية وحل مسائل تخضع تماما لسيادة دول أخرى . وتؤيد الاستقلال الحقيقي لناميبيا على أساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وتطالب مجلس الأمن بأن يتحمل بمسؤولياته باعتماد فرض العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . كما نناشد المجتمع الدولي رسميا أن يعمل على تمكين الشعب النامبيي من ممارسة سيادته بالكامل على أراضيها وكفالة حقه غير القابل للتصرف في الحرية والكرامة والسعادة .

وفي افريقيا أيضا يؤر توتر أخرى تهدد الاستقرار السياسي وتؤخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة .

وهيما تعرب حكومة هايتي عن أسفها للصراعات الداخلية الناشئة في تشاد ، وترحب بارتياح باعلان سحب القوات الأجنبية كمرحلة ضرورية نحو اقرار سلام دائم يسمح لتلك الأمة بأن تستعيد وحدتها عن طريق الحوار وتمارس سيادتها على اقليمها بالكامل .
وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، لا تزال جمهورية هايتي تعتقد أن هناك امكانية لحل سلمي على أساس مبدأ تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة والتي تأمل في تنفيذها دون تأخير بمساعدة كل الدول المعنية مباشرة .

وفي الشرق الأوسط ، كما قلنا من قبل في مناسبات عديدة ، يمكن حل الأزمة في استتباب سلم شامل على أساس مبادئ القانون الدولي والاخلاق والعدالة ، التي تكرس اعتراف جميع جيران اسرائيل بحقوقها في الوجود داخل حدود آمنه معترف بها . كذلك ، فان حكومة هايتي تعتبر أنه لا يمكن انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الحق في اطار طبيعي وقانوني واداري يتفق مع تطلعاته المشروعة . وفي هذا الصدد ، تهتدو المشاورات والحوار ، هنا أيضا ، أفضل وسيلة للتقدم نحو الهدف المنشود . وهنالك بعض التطورات الأخيرة المشجعة ، وان كانت تتوارى خجلا ، الا أنها تثبت أن حسن النية والتعقل يمكنهما أن يسودا على الكراهية والحقد في هذه المنطقة الهامة بالنسبة للتاريخ والبشرية .

أما في لبنان ، ذلك البلد الشهيد الذي يعاني من حالة متفجرة خلقها وجود جيشي احتلال على أرضه ، فليس من شك في أن انسحاب تلك القوات وفقا لرغبة حكومة وشعب لبنان ، سيسهم في توفير الظروف الملائمة لتحقيق المصالحة واعادة البناء الوطني . وما تزال مسألة قبرص تحتل مركزا هاما في مناقشات منظماتنا . وموقفنا في هذا الصدد لم يتغير ، وهو يتمثل في الدعوة الى احترام السلامة الإقليمية والاستقلال والسيادة لتلك الجزيرة والعمل على انسحاب كل القوات الأجنبية منها . وترحب جمهورية هايتي بالجهود التي يبذلها الأمين العام في اطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها ، وتعرب عن أملها في أن تكفل مساعيه بالنجاح .

وفي آسيا ، ما زالت هناك أيضا مناطق ملتزمة أوجدتها وأبقت عليها التطلعات التوسعية لبعض الدول التي عقدت العزم على أن تفرض ارادتها على غيرها عن طريق وجود عسكري غير قانوني ، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا ميثاق الأمم المتحدة . وكيف لا نشير هنا الى المأساة القائمة حاليا في أفغانستان وكمبوتشيا المحتلتين . ان جمهورية هاييتي وهي ترحب بالنضال الباسل لشعب الخمير والشعب الأفغاني ، تعرب عن امتنانها للامين العام ومثليه وكل الذين قاموا بطريقة أو بأخرى بالعمل على اعادة استتباب السلم والاستقرار في ذلك الجزء من العالم الذي طالت معاناته ، وتضم صوتها الى أصوات المجتمع الدولي في المطالبة بالانسحاب الكامل والغوري وغير المشروط لقوات الاحتلال وتمكين تلك الدول من أن تختار بحرية شكل الحكم الذي يلائمها بمنأى عن أى شكل من أشكال الضغط الخارجي.

وتود جمهورية هايتي ان تعرب مرة أخرى عن تأييدها القوي للشعب الكوري . ونحن مقتنعون بأن المشاكل بين الشمال والجنوب يجب ان تسوى عن طريق التفاوض . لهذا ، نطالب الطرفين باظهار النية الصادقة لتجديد حوارهما . لقد لاحظنا بارتياح الصادرات الشجاعة لحكومة جنوب كوريا الجنوبية لاعادة توحيد الأمة الكورية توحيدا سلميا ، ونحن لانزال على اقتناع بأن الاتصالات الثنائية المباشرة ، دون تدخل اجنبي ، هي الطريق الوحيد لتخفيف حدة التوتر وتهيئة الظروف التي تؤدي الى المصالحة الوطنية .

ولا يسعني ان اختتم هذا الموبز القصير دون ان اطي امريكا الوسطى الاهتمام الخاص الذي تستحقه من جانب بلد من بلدان الكاريبي يتابع باهتمام تطور المأساة التي يمكن لآثارها المدمرة ان تمتد بسرعة الى ما وراء المنطقة التي توجد بها الآن . ومن المهم أولا ان نؤكد ، كما اكدنا باستمرار ، ان الأزمة الراهنة تنبع جذورها من الصعوبات الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها المنطقة ، تلك الصعوبات التي يتطلب حلها جهدا جهيدا من التضامن الدولي ، لاسيما من جانب دول المنطقة المعنية بمستقبل القارة . لذا لا سبيل الى اختزال ذلك الكل المتكامل من المشاكل الاساسية التي لا يمكن ان تحلها الا شعوب المنطقة انفسها وهي صاحبة الحق الخالص في تقرير نوع مجتمعا واقامة النظام الانمائي الخاص بها ، الى مجرد مسألة ذات بعد واحد هو صراع الشمال والجنوب .

وحكومة هايتي ، تمشيا مع المبادئ التي تستلهمها دوما في سياستها الخارجية تواصل بهذه الروح تأييدها المطلق للنهج البناءة التي انتهجتها مجموعة كونتادورا بشجاعة عملا على اعادة استتباب السلم والأمن — اللذين يمثلان الأسس التي لا بديل لها لكل تقدم اقتصادي واجتماعي — من خلال التفاوض والحوار . ويسعدنا ان نلاحظ انه بالصبر وحسن النية تسنى التوصل الى صياغة مجموعة متكاملة من المقترحات المحددة المتناسقة المتوازنة جمعت كلها في الوثيقة الخاصة بالسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، تلك الوثيقة التي يجب ان تعتمد صيغتها النهائية على وجه السرعة اذا ما كنا نود تجنب اندلاع صراع شامل قبل وقت طويل .

لذا ، من الضروري ألا تتردد أطراف النزاع من ان تعزز الاقوال بالافعال ، أى أن تحترم الاطراف مخلصمة التزاماتها وتخفف بصورة فعّالة من مستوى تسليحها ، لأن أى موقف آخر من شأنه أن يؤدي الى ردود فعل تهدد ف الى الابقاء على توازن القوى والحفاظ على الأمن الاقليمي .

وما زالت بريطانيا العظمى ، رغم درس جزر الماليفيناس ، تواصل في جنوب الاطلسي ممارسة سياسة التوسع العسكري التي تؤدى بنا الى الاعتقاد بانها قد عقدت العزم على الابقاء على وجودها العسكري متجاهلة تماما السيادة الارجنتينية . وهي ان تفعل ذلك ، تقصرون الوفاء بالتزامها الأساسي بالسعي لايجاد حل سلمي عن طريق التفاوض للمشاكل القائمة بينها وبين الجمهورية الارجنتينية والاحجام عن اتخاذ أى تدبير من شأنه ان يزيد من حدة التوتر في المنطقة . ويعسفنا انه لم تجر متابعة للاتصالات الاولى ، ونحث الطرفين على استئناف المفاوضات بجدية ، ومساعدة المساعي الحميدة للأمين العام ، من أجل التوصل الى حل لنزاع طال أمده لأكثر من قرن .

ان المشكلة التي تكمن تحت سطح كل هذه الصراعات ، وخلف كل المجابهات الدموية التي تعصف بالعالم ، هي تلك المشكلة الرهيبة المتمثلة في سياق التسليح والتي تتخذ في كل عام مزيدا من الابعاد المأساوية ، رغم النداءات والتوصيات بل والادانات الصادرة عن أعلى السلطات المعنية في العالم . ومن الواضح ان الدولتين العظيمتين الرئيسيتين تتحملان بالمسؤولية الكاملة عن ايجاد حل لهذه المسألة المفزعة ، والتي لا يمكن حلها حلا مرضيا إلا عن طريق الحوار والتشاور مع أخذنا في الاعتبار ان أمن البعض لا يمكن ان يضمن على حساب البعض الآخر .

ونحن ان نسجل باهتمام المقترحات الاخيرة التي قدمها الرئيس ريغان من فوق هذه المنصة لتخفيف حدة التوتر وتعزيز السلم ، نطالب مطالبة قوية باقامة آلية متعددة الأطراف تسمح بتحويل الموارد التي يمكن أن تحرر عن طريق برنامج عام تدريجي متوازن لنزع السلاح ، الى مؤسسات التنمية الدولية .

ان الأهمية التي توليها معظم الوفود لبحث الوضع الاقتصادي العالمي انما تبين مدى القلق الذي لاتزال تسببه تلك الازمة التي لم يسبق لها مثيل والتي تؤثر على بلادنا

والتي تتجلى - في نهاية المطاف - في التردى المثير للقلق لظروف المعيشة المقلقة بالفعل لشعوب العالم الثالث المحرومة . ونحن نعرف تماما الامثلة الشائعة على ذلك وهي : التدهور المذهل لمعدلات التبادل التجارى وما ينجم عن ذلك من انخفاض في عائدات التصدير ، والتباطؤ الواضح في معدلات الاستثمار ، والتفاقم الملحوظ لمشكلة الديون ، الى جانب الانخفاض الهائل في تدفقات رؤوس الأموال ؛ وكل ذلك يفضي الى انخفاض ملحوظ في معدلات نمو متوسط دخل ونتاجية الفرد ، مما يؤدي الى زيادة مفزعة في البطالة وتكاثر للمناطق التي يخيم عليها الفقر .

لقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في امريكا اللاتينية وفي الكاريبي في عام ١٩٨٣ بنسبة ٣ في المائة ، كما انخفض متوسط الدخل الفردى بنسبة ٦ في المائة ، وفي نفس الوقت لا يزال التخفيض في القيمة الحقيقية للمعونة الدولية مستمرا ؛ لذلك يكون هناك ما يبرر التساؤل كيف يمكن للعالم الثالث ان يضاعف متوسط الناتج الفردى في منتصف التسعينات على النحو الذى كان مرجوا في سياق العقد الانمائى الثالث للامم المتحدة . لا يسعنا الا ان نكرر - بغير تركيز على السببات الكامنة في جذور هذه الازعاج - ان الامم المتحدة تتحمل بوزر ثقيل من المسؤولية ، عن السببات الاساسية لهذه الحالة الفاجعة ، التي تعاقب البلدان الفقيرة عقابا مريرا على جرائم لم ترتكبها . لذلك يبقى على البلدان الثرية ان تلعب دورا حاسما في تهيئة مناخ دولي صالح للتوصل الى انعاش دائم ومزدهر يفيد منه الجميع . وفوق كل شيء ، من واجب تلك الدول الثرية ان تبدى ارادتها السياسية وعزمها على القيام بالاصلاحيات الهيكلية التي لا غنى عنها لاقامة نظام جديد . فذلك ليست حتمية اخلاقية فحسب بل وسألة ضرورة اقتصادية ايضا .

اننا مقتنعون بأنه اذا ما ارادت الامم المتحدة حقا ان تسهم اسهاما أكثر فعالية في تنمية البلدان الفقيرة ، وانما ما كانت حقا مقتنعة بأن مصلحتها بل ربما بقاءها ذاته يعتمد على بقاء تلك البلدان ، فان الامم المتحدة ، وهي التي تغلبت على تحديات طمية وتقنية غير عادية - سوف تجد الصيغ ووسائل التدخل بل والبرامج المناسبة لمحو الجوع والجهل والمرض من وجه الارض .

وعلاوة على ذلك ، كان الأداء الممتاز الذي شوهد مؤخرا في اقتصادات بعض البلدان الغربية سببا في احياء أمل جديد في الصدور بشرط ان تؤخذ بعض الحقائق الأساسية في الاعتبار ، وتكون أساسا لسياسات الاصلاح .
فأولا ، يكون من الخطأ ان نعتقد ان النمو القوي في البلدان الثرية يمكن أن يؤدي آليا الى احياء الاقتصادات الضعيفة للعالم الثالث ، لأن منطقتنا تتصف ببعض أوجه العجز الهيكلي التي تمنع آليات السوق من العمل بطريقة طبيعية وتحتاج الى تدخل القطاع العام والتعاون الدولي .

وثانيا ، انه من المسلم به الآن ان سياسات التسويات التي يطالب بها الغرب والتي تتصف بشكل خاص بتخفيضات كبيرة في الانفاق العام والواردات سياسات تنطوي على تكلفة اجتماعية باهظة دون ان تؤدي - كما قد يتوقع منها - الى عطية النمو المنشودة . فمن وجهة نظر معينة تعد هذه الحلول حلولا سهلة ، لأنها تنطوي على المطالبة بانكماش شامل للطلب في البلدان الفقيرة ، الى درجة تجعل من الصعب علينا ان نعيدها ، بينما لا تتحمل الأمم الصناعية الأبنذريسير من التضحيات يبعث على السخرية . وكيف يتسنى لنا الا نذكر ان بعض البلدان الأكثر ثراء ترفض ان تخضع لذلك الضرب من الانضباط المالي الذي تريد ان تفرضه على الآخرين ؟

اننا نعتقد ان عملية التكيف يجب أن تكون مرادفا للاعمار الديناميكي ولا للقيود السلبية لانها، أولا وأخيرا، لا بد ان تصمم بحيث تكون مؤدية الى الانتاج لا الى الفقر. وتبعاً لذلك وعلى سبيل الأولوية، فانه بالاضافة الى الاهداف التي ذكرت آنفا لا بد أن يؤدي ذلك الى خلق وظائف جديدة، تتمثل في اقامة صناعات جديدة تعمل عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتكون منسجمة بصورة وثيقة مع البرامج الجديدة، لا سيما تلك التي تشمل قطاعات رئيسية كالتعليم والصحة والاسكان والزراعة.

ثالثاً، لقد تبين أن الانتعاش الاقتصادي في العالم الثالث يفترض أن البلدان الغنية سوف تحافظ على معدل نمو تزيد نسبته على ٣ في المائة، مع التغلبي عن الحماشيسة والعمل بطريقة تحقق تخفيضاً تدريجياً في أسعار الفائدة وتوفر تمويلاً كافياً. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نرى انه بغية التعرف على المشكلة بوضوح، من المهم التشديد على أنه بينما دفعت البلدان النامية غير المنتجة للنفط للدائنين الخاصين مبلغ ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٨٣، تلقت ٢٠ بليون دولار على شكل قروض أي بأكثر من ١٥ بليون دولار مما توقعه صندوق النقد الدولي بموجب نظام نقل الموارد الصافية.

لذلك لا بد من زيادة التمويل الخارجي للمساعدة على خدمة الديون وللمساعدة الاستثمار وتنشيط الصادرات. فعالم تواجه فيه البلدان النامية انخفاضاً في مستوى معيشتها واستنزافاً في رأس مالها هو عالم قابل للاشتعال للغاية.

رابعاً، فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً فانه مما لا شك فيه أن نجاح أو فشل برنامج العمل الأساسي الجديد يشكل أقوى دليل على رغبة البلدان الغنية في استعادة المصداقية في الحوار بين الشمال والجنوب. وانذا لم يكن المجتمع الدولي الآن في موقف يسمح له بمساعدة تلك المجموعة الصغيرة من البلدان ذات الاحتياجات القليلة نسبياً فان المرء قد يحق له ان يتساءل متى يمكن أن يقوم بذلك ومن أجل من سيقوم بذلك. يتعين علينا ان نسلم بأنه لم يتم التوصل حتى الآن الى أي هدف من هذه الاهداف، ولا يزال مستوى المساعدة دون الالتزامات الثابتة التي قطعها ممثلو البلدان المتبرعة على انفسهم. لذلك فان جمهورية هايتي تناشد الأمم المتحدة اتخاذ تدابير خاصة فوراً في مجالين اثنين على

الأقل : الأول ، أن تزيد الى أقصى درجة ممكنة المساعدات المقدمة الى أقل البلدان نمواً عن طريق تخفيض نسبة الأموال المخصصة للمساعدة التقنية - إذ ان المبالغ التي تدفع للخبراء اللازمين لهذه المساعدة تعتبر باهظة بالمقارنة الى الخدمات التي يقدمونها - ومن ثم تخصيص معظم النقود المتوفرة للاستثمارات الهيكلية التي لا تسبب أثراً عكسياً على تعديل مستوى المعيشة الذي يستفيد منها السكان ، ثانياً ، زيادة عدد البرامج التي ترمي الى استعادة الموظفين المؤهلين والذين يعتبرون من أندر وأهم الموارد جميعاً ، الى أماكن عملهم الأصلية ، أي العودة الى بلادنا .

ويتعين علينا النضال ضد التناقض الفاضح في الوعد بالمساعدة المقترن بخدعة تنطوي على تخفيضات في الميزانية ، مما يؤدي الى تخفيض حتمي في المبلغ المخصص للتنمية . ومن الواضح أن الوقت حان للابقاء بصورة منتظمة على النسبة المئوية للموارد المحلية المطلوبة من أقل البلدان نمواً بمستوى يقل عن ١٠ في المائة .

خامساً ، لا بد للعالم الثالث أن يعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على قوته الخاصة ويعيد تأكيدها ، ويستكشف على نحو منتظم الامكانيات العديدة للتعاون بين الجنوب والجنوب . وتشكل خطط عمل كويتو وتوافق الآراء الذي تسنى التوصل اليه في قرطاجنة مبادرات معبأة ، لاسيما فيما يتعلق باضطلاعنا بمسؤوليتنا تجاه قدرنا وحصولنا على استقلالنا الذاتي الجماعي ، وبخاصة فيما يتعلق بالاغذية ، عن طريق تعزيز التبادل الاقليمي واستكشاف مواردنا الهائلة .

ان جمهورية هاييتي بوصفها الدولة التي تشغل منصب الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بالتنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي ، تود أن تؤكد من جديد ايمانها بالوحدة الضمنية لمنطقتنا بوصفها كيانا تاريخيا وجغرافيا وثقافيا ننشده في عطية التنمية مع الاحترام الكامل لجميع الخيارات الاجتماعية والسياسية لكل بلد ينتمي اليها .

وقد رحبنا بأمل كبير بتنفيذ المبادرة الخاصة بحوض البحر الكاريبي والتي تستهدف اجتذاب استثمارات جديدة وتيسر وصول منتجاتنا الى السوق الأمريكية . بيد أننا ان نقرر بفوائد هذه الخطة القائمة على دينمية النشاط الاقتصادي الخاص ، علينا أن نسلم بأنهم

تحتوى على شروط ضرورية لتنميتنا الاقتصادية، وعلى الرغم من أن هذه الشروط غير كافية إذا ما أخذنا في الاعتبار الاحتياجات العديدة للمنطقة .

وهايتي من جانبها ظلت على اقتناع راسخ بأن حل مشكلتنا يكمن أولاً وأخيراً في الجهود التي يواصل بذلها كل بلد من بلداننا للاستفادة من موارده الوطنية أقصى استفادة ممكنة .

لذلك، فإن حكومة هاييتي، متشياً مع التزاماتها الرسمية التي قطعها الرئيس الحالي لجمهوريةنا وتشياً مع رغبة شعبنا الأكيدة، تسعى بنجاح واصرار الى القيام بجهود هام ينطوى على هدفين بالرغم من الطبيعة المحفوفة بالمخاطر التي تحيط بالوسائل المتوفرة ورغم تعقد الكثير من العقبات التي تعترض سبيلنا . فنحن نواصل من جهة، ارساء عطية ديمقراطية حقا تأخذ في الحسبان خصائصنا وتقاليدنا التاريخية وواقعا الاجتماعى والثقافى . وتسعى حكومتنا ايضا، من جهة أخرى الى تعبئة مواردها الطبيعية وهي، لسوء الحظ، غير كافية للنهوض بتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف في المقام الأول الى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان قبل عام ٢٠٠٠ . وفي ضوء هذا الهدف المزدوج يتعين علينا ان ننظر الى حدثين رئيسيين في سياستنا الحالية، أى الاصلاحات الجديدة في نظامنا القضائى والحملة الرسمية للاصلاح الزراعى التي بدأ بها رئيس دولتنا في شهر آب/اغسطس والتي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من حيث توافر الغذاء لسكاننا فى غضون عشر سنوات .

ان النظرة الموجزة التي ألقيناها لتونا على الحالة العالمية تقضى بنا في النهاية الى القول انه لن يكون هناك تقدم نحو السلم والتنمية الاقتصادية في عالم متكامل بدرجعة كبيرة بغير تحقيق تضامن دولى حقيقى ووجود ارادة حقة متجهة الى التغيير وتصميم حقيقى من جانب عدد كبير من البلدان على تنفيذ مختلف القرارات التي اشتركت في صنعها . وفي هذا الصدد فان دور الأمم المتحدة يظل هاما للغاية، وان وفد هاييتي على استعداد دائم للاسهام مساهمة فعالة في أى مبادرة تقربنا من بلوغ أهدافنا . وكما ذكر الرئيس جين - كلود دويليه :

" انه من دواعي أملنا الوطيد أن يكون عام ١٩٨٥ عاما للسلم، وان نتوصل فيه الى مرحلة هامة في المفاوضات للتخفيف من حدة التوترات الدولية واستتباب الأمن حيثما كانت هناك صراعات دموية تؤدى الى المآسى والمعاناة " .

السيد موانغالا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لى أن أضم صوتي الى سائر الممثلين الذين سبقوني في التقدم لكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع منصب رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان انتخابكم دليل واضح على مدى الثقة التي تضعها الجمعية العامة في شخصكم . كما انه شرف عظيم لبلدكم زامبيا ولافريقيا قاطبة ، وأود بالنيابة عن وفد بلدي ، أن أعرب لكم ولسائر أعضاء مكتب الجمعية عن تمنياتي لكم بالنجاح في جهودكم الرامية الى توجيه أعمال الدورة التاسعة والثلاثين نحو تحقيق نتيجة ناجحة .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد خورخي ايويكا الذي كان لاسلوبه المتميز والفريد أثره في انجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ونحن ندين له بالامتنان لما بذله من جهود دائبة وما أبداه من حكمة في جميع الاوقات .

واذ ارحب بدولة بروني دار السلام العضوال ١٥٩ في منظماتنا ، أعرب لها عن تهنئتنا كما اننا نمد لها يد الصداقة والتعاون .
واسمحوا لي أن أزجي تحية اجلال وتقدير للسيد بيريز دي كوبيار الامين العام ولجميع موظفي منظومة الامم المتحدة لتفانيهم في تقديم الخدمات الحميدة للمجتمع الدولي .

وأود أن أستهل كلمتي أمام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بعرض رؤية للسلام العالمي ، فنحن في كينيا نرى أن مستقبل الكوكب الذي نشترك فيه جميعا رهن بتعزيز التعاون السلمي في العلاقات فيما بين الدول كما يتوقف على هذه العلاقات التي تنبغي تنقيتها من أية خلافات لا طائل من ورائها .
ان الجمعية العامة لم تتعاس عن ممارسة أقصى الضغوط في سبيل تحقيق السلم والعدالة والتفاهم المتبادل وذلك كلما تعرض السلم والامن والديان للخطر

وان كينيا لتأمل باخلاص أن تواصل هذه الجمعية الاستجابة للارادة العامة للمجتمع الدولي المتمثلة في الحفاظ على سلم واستقرار جميع الدول .

وتتمثل الروح الملهمه لحكومتى بقيادة الرئيس دانييل آراب موى في مناصرة السلم والديمقراطية والعدالة في ظل سيادة القانون وكذلك في النهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا في ظل الوحدة والحرية والحب بين الجميع . وهذه نقطة انطلاق وأساس لمطامح شعبنا ، كما أن جميع أعمالنا على الصعيدين المحلي والدولي ، على حد سواء ، ترمي الى تعزيز هذه الاهداف وابرازها والذود عنها بقوة ، ونحن نمد يد الصداقة والتعاون لجميع الدول التي تعاملنا بالمثل .

ان مشكلة نظام الفصل العنصرى القائم في جنوب افريقيا طالما أدرجت على جدول أعمال هذه المنظمة . وما زال نظام الحكم العنصرى في بريتوريا يواصل تحديه لقرارات الامم المتحدة المعنية بهذه المسألة الخطيرة . ان ذلك النظام يحرم السود في ذلك البلد من التمتع بالحقوق الاساسية للانسان في وطنهم . ففي جميع مجالات الحياة في جنوب افريقيا لا يحق للسود ابداء أى رأى في توجيه الشؤون اليومية التي تؤثر عليهم . كما أن مطالبهم من أجل اجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية بما يعود بالنفع على الشعب بأسره تجابه دائما بالتمتع بلا رحمة من جانب النظام العنصرى وذلك في اطار جهوده المستميتة لحماية سياسات الفصل العنصرى غير الانسانية التي ينتهجها . وتنفذ تدابير مواجهة بعناية نحو الاستغلال القسرى للموارد البشرية والمادية للسود ، وتشكل هذه الممارسات اللانسانية الاسباب الأساسية للتوتر السياسى والصراع الاجتماعى في المنطقة بأسرها . والواقع انها قد هيأت المجال بشكل تدريجى لعنف اجتماعى لا مهرب من وقوعه مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة للسلم والامن الدوليين . فالعالم شهد عشرات الاشخاص وهم يقتلون وكثيرين غيرهم يتعرضون للايذاء في مستهل ايلول /سبتمبر من العام الحالى عندما وقعت اضطرابات واعمال عنف في مناطق السود في شاربفيل وسيبيكونغ

وايفانتون جنوب جوهانسبورغ . ومن ثم فان النظام العنصرى ما زال يشحذ أسلحة الارهاب امعانا في تفويض مطالب السود المتعلقة بالديمقراطية والمساواة والعدالة من أجل الجميع .

وقد أدانت هذه الجمعية نظام الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد الانسانية والواجب الاخلاقي لكل بلد يطى عليه أن يبذل أقصى ما في وسعه للقضاء قضاء كاملا على ذلك النظام البغيض . ولن تتوانى كينيا عن عمل أى شئ في اطار الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف ، وكما قال رئيسي دانييل آراب موى في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة انه :

" في الاطار العام لمعناه وأثره يثقل الفصل العنصرى على ضمير كل البشر المتحضرين . فهو ينتهك المبادئ العالمية للكرامة الانسانية والسلوك الذى خولت الامم المتحدة بتدوينه والعمل على تحسينه ودفعه قدما ؛ وما من شك في أنه يشكل وصمة لأساس القانون الدولي ذاته . وعلى أساس هذه الاعتبارات الثلاثة وحدها - وهناك اعتبارات أخرى كثيرة - فان النتيجة الوحيدة التي يجب التوصل اليها هي أن الفصل العنصرى يجب أن يدمر وعلى أية حال لا يجب مطلقا أن يكون هناك أى حل وسط مع الشر- والفصل العنصرى - في جميع نواحيه - ما هو الا شر " . (A/36/PV.11 ، الصفحة ١١) .

ان وفدى الذى يمثل شعبا خاض حربا مريعة وباهظة التكاليف في سبيل حرية واستقلال بلده ، يشعر بقلق عميق ازاء التعاون الاقتصادي والعسكرى الذى تطلقاه جنوب افريقيا من بعض البلدان الاعضاء في هذه المنظمة . فذلك الدعم يمكّن نظام الحكم من المضي في استبداده بالشعب الافريقي . ونحن نناشد تلك البلدان أن تعيد النظر في مواقفها وتعتمد تدابير مناسبة توجه نحو عزل جنوب افريقيا تماما بغية اجبارها على التخلي عن نظامها القائم على الفصل العنصرى .

كما ان ما أشيع عن قيام جنوب افريقيا بصنع أجهزة نووية وحيازتها يثير قلقا بالغاً لدى افريقيا . وقد حذرت افريقيا مرارا من المساعدة التي تقدم لجنوب افريقيا

لتمكينها من تطوير قدرتها النووية . ومعظم المزامم القائلة بأن الاسلحة والمساعدة العسكرية المقدمة لذلك البلد هي بغرض الدفاع عن الذات لا أكثر تشكل الدليل العملي على عكس ذلك .

اذ ان جنوب افريقيا تريد التزود بالقدرة النووية وبترسانات أسلحة تقليدية بغرض تخويف الدول الافريقية المجاورة لها في المنطقة ، ولا سيما دولة ليسوتو غير الساحلية ، وزعزعة استقرار تلك الدول والعدوان عليها . ونحن نرفض أن تشكل مسألة حيازة الاسلحة رادعا للافريقيين عن عزمهم على النضال في سبيل الحرية والكرامة والمساواة .

ولا يمكن أن نسمح لانفسنا بأن ننخدع باصدار ما يسمى بال دستور الجديد في جنوب افريقيا . فقد عقدنا العزم على مواصلة دعمنا لحركات التحرير في جنوب افريقيا الى حين تحقيق النصر واعادة ارساء الديمقراطية في هذا البلد . ونحن ندعو الدول الاخرى أن تحذو حذونا حتى تنبذ جنوب افريقيا ممارسات وسياسات الفصل العنصرى اللانسانية .

لقد منيت جهود المجتمع الدولي الرامية الى انهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا باحباط كبير . ولا أعترزم في هذه المناقشة أن أخوض في التاريخ المحزن لعدوان جنوب افريقيا على ناميبيا . اذ أن السجلات في هذا الصدد غنية عن البيان ولكن آن لحلفاء وأصدقاؤنا جنوب افريقيا أن يتفقوا معنا على الضرورة التي تحتم على جنوب افريقيا أن تجلو عن ناميبيا وتنفذ فوراً قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويجب على المجتمع الدولي ألا يضيع أى وقت في ذلك الصدد ، وينبغي لنا أن نبحث بجدية السبب في عدم تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى الآن ثم نقرر التدابير الواجب اتخاذها في هذا الصدد . ويجب عدم السماح لجنوب افريقيا بمواصلة استخدام ناميبيا كمنطقة انطلاق للعدوان على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها . ويجب على الامم المتحدة وجميع أجهزتها ، ولا سيما مجلس الامن أن تركز اهتمامها على المسارعة بتنفيذ خطة مجلس الامن من أجل استقلال ناميبيا المنصوص

عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ونحن نتفق جميعا على أن الخطة الواردة في ذلك القرار ما زالت الأساس الوحيد لانتقال ذلك الاتليم الى الاستقلال على نحو سلمي .

وقد أكد الامين العام في تقريره عن ناميبيا انه وفقا لقرار مجلس الامن ٥٣٢ (١٩٨٣) سويت جميع القضايا المتعلقة ذات الصلة بهذا القرار . كما أوضح لجنوب افريقيا أن الربط بين وجود القوات الكوبية في أنغولا واستقلال ناميبيا يعتبر اقحاما لمسألة لا صلة لها بالأمر ودخيلة عليه . وتتفق كينيا تماما مع الامين العام وتأمل أن تحصل ناميبيا على استقلالها قبل نهاية العام الحالي .

واسمحوا لي أن أعرض بايجاز للقرن الافريقي وكينيا تشكل جزءا من ذلك القرن ، ونحن بطبيعة الحال نهتم اهتماما شديدا بجميع التطورات في تلك المنطقة . فالمنطقة ما زالت مبتلاه بالتوترات والمنازعات التي تؤثر تأثيرا ضارا على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى العلاقات بين دول ذلك الجزء من العالم .

وتنتهج حكومة كينيا سياسة حسن الجوار مع جميع جاراتها . اننا على اقتناع انه دون السلم والتفاهم المتبادل لا يمكن أن يتحقق تقدم ذو مغزى في جميع نواحي التنمية الانسانية . وخلال الشهور القليلة الماضية فان رئيسي فخامة السيد دانييل آراب موى قام شخصيا باجراء مشاورات مع جميع الزعماء في القرن الافريقي . ان زعماء المنطقة رجال دولة محذون ومتفانون يكرسون جهودهم لرخاء شعوبهم . وهذا يعتبر ذخرا طائلا . ولقد وجد رئيس دولتي ان هذه التجربة مثمرة ومشجعة . ومن ثم فان كينيا تشعر أن من واجبها أن تواصل سعاها من أجل العلاقات السلمية وحسن الجوار والتعاون الاقتصادي في منطقتنا . اننا على اقتناع بأن هذه الأهداف جلية وتسمو فوق أي ميول أو خلافات سياسية . ولهذا نشاهد كينيا جميع الدول في المنطقة أن تضاعف جهودها من أجل تحقيق سلم دائم وتعاون وأمن متبادل . وأي تشجيع من أي دولة أخرى لهذه الأهداف السامية سوف يحظى بتأييدنا دون شك .

انتقل الآن الى منطقة الشرق الاوسط . ان شعوب الشرق الاوسط مثل شعوب الجنوب الافريقي لم تنعم بأي سلام لأعوام عديدة . ان لب المشكلة يكمن في حرمان شعب فلسطين من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، ورفض اسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . لقد ذكرنا عدة مرات أنه لا يمكن التوصل الى تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة حتى يتم اعمال الحقوق المشروعة لشعب فلسطين في تقرير المصير ، وانشاء دولته المستقلة في المنطقة . كما أن حق الآخرين في العيش في سلام في المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها دليا يجب أن يكون موضع احترام أيضا .

ان مشكلة الشرق الاوسط قد ازدادت ترويا نتيجة لغزو اسرائيل للبنان واحتلالها لها في حزيران /يونيه ١٩٨٢ . ان اسرائيل تدين بوجودها القانوني للأمم المتحدة ، فلا يجب ان السماح لها بالاستهانة بميثاق هذه المنظمة وقراراتها دون أن تلقى عقابا . وفي أماكن أخرى فان الحالة السياسية الدولية لم تتحول الى الأفضل . ونشعر بخيبة أمل لأنه رغم دعوة المنظمة الى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وكمبوتشيا فلا تزال هاتان الدولتان ترزحان تحت نير الاحتلال العسكري الأجنبي . وفي منطقة الخليج

تدور بلا هوادة ربح حرب مخربة بين ايران والعراق وما تسفر عنه من خسائر مادية وشريفة فادحة على الجانبين . ومعيدا عن هذه المنطقة نجد أن كوريا الشمالية والجنوبية لم تتوصلا بعد الى حل سلمي لمشكلة توحيدهما . اننا ندرك مدى تعقيد المشكلة ، ولكننا لا نرى بدىلا للحوار وتحسين مناخ الثقة المتبادلة بين الطرفين .

ان المسألة التي تحيق بقبرص جديرة باهتمامنا أيضا ، وفي هذا الصدد فاننا نشير الى قرارى مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) الذى أدان فيهما المجلس جميع الأعمال الانفصالية . ان كينيا ستواصل ، كما فعلت دوما ، دعوتها لاحترام الوحدة الإقليمية والاعتراف بها ، والاستقلال والسيادة والوضع غير المنحاز لولة قبرص .

من الواضح ان التنافس بين الدول العظمى يظهر جليا في منطقة المحيط الهندي . ان هذا التنافس خطر يهدد بلدان المنطقة ، ويقوض جهود المجتمع الدولي من أجل عقد مؤتمر دولي لتنفيذ اعلان الأمم المتحدة بشأن جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام . ان عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع سيجمع كل الدول المعنية سويا ، وكذلك الدول البحرية من أجل التنسيق بين آرائها وحل القضايا التي تعوق اقامة منطقة سلام في المنطقة . ونعتقد أن نجاح هذا المؤتمر يمكن أن ييسر عن طريق الالتزام الحازم من جانب دول المنطقة والدول العظمى والمستخدمين البحريين بمبادئ هذا الاعلان . وستواصل كينيا دعوتها لتنفيذ هذا الاعلان .

لقد أصبحت قضية نزع السلاح ذات ضرورة عاجلة ومطلقة ، لا سيما في مجال الأسلحة النووية . ان المهمة الملحة التي تواجه المجتمع الدولي هي السعي الى عكس اتجاه بناء الأسلحة تمهيدا للقضاء الكامل في النهاية على أجهزة التدمير الشامل التي صنعها الانسان .

وفي مفهوم كينيا لنزع السلاح هناك عنصران : أولا ، نعتقد أن هناك علاقة لا تنفصم بين التقدم نحو نزع السلاح والموقف السياسي الدولي . ولا يمكن أن تتحقق أهداف نزع السلاح في مناخ سياسي تعوزه الثقة المتبادلة ، ويتسم بالتوترات وانتهاكات السلام .

أما فيما يتعلق بمسألة تطوير آلية لتسوية النزاعات تحت رعاية الأمم المتحدة ، فإن حكومة بلادي تؤيد تمام التأييد جهود أعضاء اللجنة لوضع آلية ذات كفاءة وفعالية . فنحن نشعر أن هذا من شأنه أن يدعم دور الأمم المتحدة ، وينهض بالحلول التفاوضية للنزاعات ، ويوفر آلية مفيدة لتيسير الاتصال بين أطراف النزاع ، وهذا الاقتراح سيتمشى أيضا مع إعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للنزاعات الدولية .

وفي منطقتنا نعكف على نحو منهجي على بذل جهود جادة لايجاد حلول سلمية لمختلف النزاعات والتوترات . والاستكمال الناجح لأعمال هذه اللجنة المعنية بالميثاق من شأنه أن يعزز إلى حد كبير العلاقات السلمية بين الدول المتجاوزة في هذا الجزء من العالم .

أنتقل الآن إلى عمل اللجنة التحضيرية التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار . ان كينيا تؤيد اتفاقية قانون البحار بوصفها مكملا لما يمثل التدوين والتنمية التدريجية للقانون الدولي . وتتابع كينيا باهتمام الخطوات التي اتخذت من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء . ومن ثم فاننا نشارك على نحو فعال في عمل اللجنة التحضيرية التي لا تزال تخدم كحلقة اتصال هامة بين أهداف معاهدة قانون البحار ، والأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء في المياه التي تقع تحت سلطان قانونها الوطني وخارجه .

اننا نحث الموقعين على الاتفاقية والموقعين على الوثيقة الختامية والمشاركين في اللجنة التحضيرية ، على التحلي بنفس ما تحلّوا به من ارادة سياسية وعزم أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقية قانون البحار ، لتمكين اللجنة التحضيرية من تمهيد الطريق للسريان المبكر لهذه الاتفاقية . وفي هذا الصدد فاننا ندعو جميع الدول التي الاحجام عن اتخاذ أى عمل من شأنه اعاقا السريان المبكر للاتفاقية أو اضعاف عالميتها . وكينيا تؤيد أعمال اللجنة التحضيرية وتعيد تأكيد التزامها بالمساهمة بفعالية في مداولاتها المقبلة .

بينما نجتمع هنا اليوم ما فتئت البلدان النامية تواجه مشاكل اقتصادية حرجية منها مشاكل خطيرة في موازين المدفوعات ، ومعدلات غير مواتية للتبادل التجارى ، ومشاكل الديون ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، ونقص العملات الأجنبية ، وارتفاع معدلات التضخم ، والارتفاع السريع في البطالة ، والقحط الطويل المخرب والمجاعة . وما فتئت كينيا تتابع بقلق بالغ الحالة الاقتصادية الدولية المثبطة للهمم . وفي الشهور القليلة الماضية بدت قلة من البلدان الصناعية وقد بلغت عتبة الانتعاش الاقتصادي . ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه المؤشرات الى رخاء طويل باق . ومع ذلك لا ينبغي السماح لمؤشرات الانتعاش الاقتصادي هذه التي ظهرت في بعض البلدان الصناعية الرئيسية بأن تصرف أنظارنا عن الحاجة الى جهود عالمية منسقة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، باعتبار أن الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة وتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية نشاطان لا ينفصمان . اذ لك فان كينيا لا تقبل المفهوم القائل بأنه اذا تحقق الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة فان البلدان النامية سوف تستفيد تلقائيا من جراء هذا الانتعاش . اننا لا نقبل نظرية " القطر " في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة . ففي الوقت الذي نرحب فيه بمؤشرات الانتعاش في بعض أجزاء العالم فان هذا الانتعاش لن يكون له أثر يذكر على اقتصادات البلدان النامية لفترة طويلة .

ان الانكماش الاقتصادي الأخير في البلدان المتقدمة كان له أثر ضار على التجارة الدولية ، ومن ثم كان له أثره على الأحوال الاقتصادية في معظم البلدان النامية . ان الركود الشديد في حالة الطلب في البلدان الصناعية يعني التدهور المستمر في أسعار السلع الأساسية العالمية . ان معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية غير النفطية ظلت عند مستوى يقل ٢٠ في المائة تقريبا عن متوسط ما كانت عليه في الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

لذلك لا يمكن أن نخفي ، لدى استعراض الحالة الاقتصادية العالمية ، خيبة أملنا ازاء الوعكة الطويلة نسبيا التي مازالت تنتاب الاقتصاد العالمي . ان الأزمة التي بلغت الآن أبعادا لا مثيل لها تهدد استقرار البلدان النامية ونموها الاقتصادي . وبالتالي فان المرونة الاقتصادية وهامش الأمان ، وهما سمتان كانتا تتوفران لكثير من البلدان النامية في الماضي ، قد تقلصتا بشكل خطير . ان الحقائق القاسية التي تجسم على المسرح الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر ، والتي تزيدها العوامل الدورية تعقيدا هي أعراض حقيقية لأوجه القصور الأساسية التي تنتاب النظام الاقتصادي الدولي . ومنذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قدمت مبادرات كثيرة وانهقدت مؤتمرات عديدة في محاولات فاشلة لاصلاح هذه الاختلالات الهيكلية . ان فشل هذه الجهود الرامية الى تحسين النظام الاقتصادي الدولي لا يقلل من سلامتها ، ولا ينبغي أن ينتقص من التزامنا بتحقيق الهدف منها في نهاية المطاف . ان كينيا تكرر مرة أخرى التزامها الحازم باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونود أن نرى مشاركة متكافئة من جانب جميع البلدان في عمليات الانتاج واتخاذ القرار فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي .

وتؤيد كينيا تمام التأييد جهود البلدان غير المنحازة ومجموعة ال ٧٧ التي تجلّت في نيودلهي وبوينس ايرس في وقت مبكر من العام الماضي لمعالجة هذه المشاكل المحددة . وهناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير فورية لحفز الانتعاش الاقتصادي العالمي والتعجيل بتنمية البلدان النامية . ومن أبرز هذه التدابير اقتراح عقد مؤتمر

دولي معني بالمال والتمويل من أحل التنمية . ونعتقد انه قد آن الأوان للشروع في عقد مفاوضات عالمية شاملة ، ومازلنا ندعو الى عقدها في أقرب وقت ممكن . لذلك فان وفدى يناشد جميع الأطراف المعنية أن تسوّى خلافاتها دون أى تأخير لا يمرر له .

بينما نحن مجتمعين هنا لاستعراض التطورات التي دارت في السنة الماضية لا يسع المرء الا أن يلاحظ ما يلي : أولا ، ان نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذي عقد في بلغراد في حزيران /يونيه من العام الماضي أثارت الشعور بالاحباط لدى البلدان النامية . ثانيا ، لم يتحقق أى تقدم حقيقي في محاولات الشروع بالمفاوضات العالمية . ثالثا ، ان محاولة استعراض وتقييم استراتيجية التنمية الدولية من أجل عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية في بداية هذا العام لم تحقق نجاحا يذكر . رابعا ، ان اللجنة الحكومية الدولية بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية واللجنة الحكومية الدولية بشأن موارد الطاقة الجديدة والمتجددة لم يحرزا التقدم الذي كانت الجمعية العامة ترجوه من انشائهما . خامسا ، ان المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي اختتم أعماله أخيرا فشل في التوصل الى توافق عام في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية للسياسة ، وحشد الموارد من أجل التصنيع في البلدان النامية .

لذاك فاننا نرى أن هناك حاجة لأن نسوى بشكل جماعي المشاكل والمصاعب التي تعوق التقدم الحقيقي للحوار فيما بيننا . ونرى أن المفاوضات وليست المواجهة ينبغي أن تكون شغانا الشاغل . وأرى لزاما عاى أن أبرز هذه النقطة لأننا مافتتنا العام تلو العام ، ننتقد نتائج الكثير من المؤتمرات دون أن نولي الاهتمام الكافي للمجابهة القائمة بين المجموعات . ذلك هو السبب الأساسي لفشلنا . ان الحل هو المرونة والمواءمة بين الآراء المختلفة . وتقع علينا مسؤولية مشتركة بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي في أن نجد الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين نوعية الحياه لجميع شعوب العالم .

هناك اتفاق عام فيما بيننا بأن البلدان النامية في الوقت الحالي ، وأكثر من أى وقت مضى ، تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة . ونرى أن التجارة الدولية تشكّل مكّونا هاما جدا في التعاون الاقتصادي . ان تدهور التجارة الدولية قد حرم البلدان النامية من العملات الأجنبية التي تحتاج اليها حاجة ماسة من أجل استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الأخرى ذات الصلة بجهودها الانمائية . فضلا عن ذلك ، فان معدلات التبادل التجاري قد تردت بشكل خطير منذ عام ١٩٨٠ عندما انهارت أسعار السلع الأساسية . ان موجة السياسة الحمائية في البلدان المتقدمة لاسيما في بلدان اقتصاد السوق المتقدمة مافتئت واضحة جليّة منذ عام ١٩٨٠ . ويعود ذلك الى السياسات المغلقة التي تمارسها معظم هذه البلدان . ونلاحظ باستياء عدم التوصل الى توافق عام حر في الآراء لا في الاجتماع الوزاري للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، ولا في مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية مثلما كان الحال في جولات تجارية سابقة .

ان الاكتفاء الذاتي الجماعي ، المعبر عنه في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، عملية دينامية . وهذه العملية سوف تكون حاسمة من أجل اعادة احياء وتنمية اقتصادات البلدان النامية ، وسوف تسهم بشكل كبير في تحقيق الانتعاش العالمي المستمر . ان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من سياسة كينيا الخارجية . اننا نقوم ، في حدود امكانياتنا المحدودة ، بجراج تعاون تقني مع مختلف البلدان النامية ، سواء داخل اقليمنا أو خارجه ، ومازلنا ندعو البلدان النامية على الدوام الى تكثيف تعاونها في جميع المجالات على المستوى دون الاقليمي والمستوى الاقليمي والمستوى الأقليمي .

ان كينيا تحث البلدان المتقدمة النمو على النظر الى النشاطين المتصلين بالتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتبارهما متممين للتعاون بين الشمال والجنوب . وبالتالي ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تمنح الدعم اللازم لهذين النشاطين . ان ذلك يتفق مع روح التعاون بين الجنوب

والجنوب التي اعتمدها البلدان النامية في برنامج عمل كاراكاس في عام ١٩٨١ الذي تعزز تنفيذه في اجتماعات حكومية دولية اقتصادية وتقنية كثيرة في السنوات القليلة الماضية . وفي عدد من الأقاليم أيضا ثمة مبادرات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب . ولبلوغ هذا الهدف اشترك بلدى مع بلدان أخرى في افريقيا الشرقية والجنوبية في ابرام معاهدة في لوساكا في زامبيا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ وانشاء منطقة للتجارة التفضيلية للمنطقة دون الاقليمية . ان هذه المنطقة ، التي لديها عضوية محتملة لعشرين دولة ، بدأت أعمالها في تموز/يوليه من هذا العام ، والهدف منها توسيع التجارة والتعاون في المنطقة دون الاقليمية في مجال التنمية الزراعية والصناعية والنقل والاتصالات .

اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بشأن جهدنا في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في شرق افريقيا . اننا ندرك أن المسؤولية الرئيسية لحل مشاكلنا الاقتصادية تقع على كاهلنا . لذلك فاننا نتعاون بنشاط مع جيراننا في جهد لاستغلال طاقاتنا . وأشعر بالاعتباط عندما أقول ان كينيا ما فتعت تضطلع بمشروعات مشتركة مع البلدان المجاورة في مختلف المجالات .

كذلك يسرني أن أقول انه منذ تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي ، أحرزت منطقة شرق افريقيا دون الاقليمية تقدما ملحوظا صوب التعاون بين بلدان الجنوب . وفي بداية هذا العام اتفقت حكومات كينيا وتنزانيا وأوغندا على شكليات التعاون . وانني واثق من أننا سنتمكن من تكثيف أنشطتنا الاقتصادية ، وسنحقق انتعاشا هائلا في اقتصاداتنا في هذا الاقليم الفرعي . وسيساعد هذا التعاون في تحسين منطقة التجارة التفضيلية وغيرها من أشكال التعاون في افريقيا .

وتعلق كينيا أهمية كبرى على تصنيع البلدان النامية ، لاسيما البلدان الافريقية الواقعة في المنطقة شبه الصحراوية . ان المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيد والرابع) مازال عالقا في أذهاننا . وانطباعنا الأول عن حصيلة هذا المؤتمر هو أنه فشل في التوصل الى اتفاق بشأن الموضوع الأساسي ، وهو تمويل تصنيع البلدان النامية . ونرجو أن يتم ، لدى مناقشة هذا البند في الجمعية ، ايجاد حل مقبول .

وتنظر كينيا الى العلم والتكنولوجيا باعتبارهما وسيلتين حاسمتين للتنمية في البلدان النامية . ومن المؤسف أنه بعد فوات خمس سنوات على اعتماد برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، لم يتم التوصل الى اتفاق ذي مغزى لتنفيذ ذلك البرنامج ، ولاسيما ما يتعلق منه بتعبئة الموارد المالية . لذلك نحث الحكومات على تكثيف جهودها من أجل التنفيذ المبكر للبرنامج .

ان الطاقة تعد مكونا أساسيا في عملية التنمية . ان الحاجة الى الانتقال من الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة الى الاعتماد بدرجة أكبر على المصادر البديلة معروفة ولا تحتاج الى تأكيد . واستنادا الى هذا الرأي اعتمد المجتمع الدولي برنامج عمل نيروبي في ١٩٨١ . وقد دعا هذا البرنامج على وجه التحديد الى تعبئة الموارد المالية لتطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة . ان كينيا تشعر بقلق جدي ازاء الخطى البطيئة في تنفيذ هذا البرنامج .

انتقل الآن الى مجالات البيئة والمستوطنات البشرية . ومازلنا ندعم قرارات هذه الجمعية الداعية الى تشكيل لجنة للبيئة لتتظر في آفاق العالم البيئية بحلول عام ٢٠٠٠ . وبعده ، والاحتفال بالسنة الدولية لتوفير الملجأ للمشردين في عام ١٩٨٧ .

ان القارة الافريقية ، التي انتمي اليها ، هي الآن موطن الكثير من البلدان النامية المنخفضة الدخل . ولا تزال معظم بلداننا المصدر الصافي للسلع الأساسية الأولية التي نعتمد عليها في حواصلنا من العملة الأجنبية . ونشعر بالقلق من أن الكثير من البلدان الافريقية مازالت تواجه استمرار النقص في المواد الغذائية وسوء التغذية والمرض والفقر والبطالة ، والعمالة الناقصة وتردى معدلات التبادل التجارى والمديونية ومجموعة أخرى من المصاعب .

ونود أن نذكر بأن رؤساء دول وحكومات افريقيا ، اعترافا منهم بمشاكل التنمية التي تجابه القارة الافريقية ، اعتمدوا " خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية " في نيسان /ابريل ١٩٨٠ . اننا نناشد جميع الحاضرين هنا أن يستمروا في ايلاء خطة عمل لاغوس الدعم الذى تستحقه .

في بداية هذا العام زار سعادة السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، البلدان الافريقية واستطاع أن يشاهد بنفسه وأن يقيم المصاعب التي تواجه معظم بلداننا نتيجة للحالة المناخية والايكولوجية . وفي آذار/مارس من هذا العام ، وكمتابعة لتلك الزيارة ، أنشأ مكتبنا في نيروبي وعين ممثلا خاصا لرصد جميع الجوانب الطارئة والانسانية للأزمة الاقتصادية السائدة في افريقيا ، ولرفع تقرير الىه مباشرة . اننا نرحب بحرارة بمبادرة الأمين العام . وبهذه الروح نفسها نظمر المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الصيفية في " أزمة افريقيا الاقتصادية " باعتبارها بندا ذا أولوية .

ونعتقد أن المشاكل الاقتصادية الحساسة والخطيرة التي تواجه افريقيا تتطلب الاهتمام الدولي المنسق . وقد ضاعف من تردى هذه المشاكل الجفاف المطول الذى ما فتئ يتفشى في جميع أرجاء القارة وزحف الصحراء الكبرى وغيرهما من الكوارث الطبيعية . ومن بين المشاكل الانمائية التي تواجه افريقيا يود وفدى أن يركز بصورة خاصة على مشكلة النقص الحاد في المواد الغذائية الذى استمر في التصاعد في السنوات الأخيرة . ونرى ان قطاعي الاغذية والزراعة هما أهم القطاعات في حياة الانسان لأنهما يمسان بقضاء الانسان في حد ذاته . اننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير جماعية عاجلة

لتقديم المساعدة الى البلدان الافريقية لمكافحة التصحر وتخفيف حدة النقص الخطير والشامل في المواد الغذائية ، وبلوغ الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي في القارة .
 وجدير بالذكر ان المذكرة الخاصة التي اعتمدها في وقت مبكر من هذه السنة مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والتخطيط فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا ، لم تحظ بالاهتمام الجاد الذي تستحقه في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف . ونتيجة لذلك ، اصيبت البلدان الافريقية بخيبة أمل عميقة ازاء فشل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاتفاق على أية تدابير لتخفيف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا . ان وفدي يقترح أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تدابير محددة لوضع حلول قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمعالجة الأزمة الاقتصادية الحالية في افريقيا .

ومن دواعي الشرف والاعتزاز لكينيا أن تستضيف في العام المقبل المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم انجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة . ان أهداف ومقاصد عقد المرأة تشمل رفع مركز المرأة باشرائها على جميع المستويات في شؤون مجتمعتها ، ودمجها في كامل عملية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . وهذا يعد تنفيذاً لخطة العمل العالمية الصادرة عن مؤتمر المكسيك المعقود في ١٩٧٥ . وتعلق كينيا أهمية كبرى على انعقاد هذا المؤتمر . ونشق بأن الدول الأعضاء ستغتتم الفرصة التي سيتيحها هذا المحفل في نيروبي لمناقشة الموضوعات الكثيرة المدرجة على جدول الأعمال مناقشة بناءة . وفي هذا الصدد ، تواصل حكومتي عن كثب اتصالها الوثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر ، وتتطلع الى الترحيب في مدينة نيروبي بممثلي الدول الأعضاء والمشاركين .

السيد الأصحى (اليمن) : السيد الرئيس، يسرني أن أستهل كلمتي هذه بالتعبير لكم باسمي شخصيا ، ونيابة عن وفد الجمهورية العربية اليمنية ، عن أخلص التهاني القلبية بالثقة التي أولاكم إياها المجتمع الدولي ، مثلا بهذه المنظمة العظيمة ، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . اننى لواثق ممن أنكم ستنهضون بأعباء القيادة لأعمال هذه الدورة بشكل يجعل ما نبذله من جهود أكثر فاعلية وجدوى في ايجاد الحلول المناسبة لما نواجهه اليوم من التحديات ، وممن المهام والمسؤوليات الملقة على عواتقنا . ويطيب لي أن أؤكد لكم أننا لن ندخر وسعا ولن نألو جهدا في سبيل التعاون معكم ، وفي سبيل انجاح هذه الدورة وتحقيق أهدافها ، مسترشدين في ذلك بميثاق الأمم المتحدة وما تضمنه من مبادئ سامية ومثل عليا .

ويسرني أن أعبر عن تقديرنا واعجابنا بأسلوب سلفكم السيد خورخي ايويكا ، رئيس الدورة الماضية . والحق ان اسلوبه قد تميز بالحكمة وبعد الرؤية في ادارة أعمال الدورة الثامنة والثلاثين ، وفي توجيه جهود المنظمة نحوغاياتها بنجاح مشهود . ويطيب لي أن أشير هنا بالتقدير والثناء الى الجهود الحثيثة المتواصلة التي يقوم بها سعادة السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، من أجل ايجاد الحلول العادلة للأزمات والمشاكل الدولية المختلفة . كما نشكره على ما جاء في تقريره القيم عن نشاط المنظمة للعام المنصرم من آراء وملاحظات استهدفت تدعيم دور المنظمة وزيادة فعاليتها في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين .

واننا اذ نهني شعب بروني دار السلام على نيل استقلاله ، فاننا نرحب بانضمام دولته الى عضوية هذه المنظمة ، راجين للشعب البروني الذي تربطه بشعب اليمن اواصر دينية وتاريخية عريقة مزيدا من التقدم والازدهار .
اننا نعيش اليوم في عالم مضطرب يعوزه الاستقرار ، ويسيطر على العلاقات بين دوله جو من القلق والتوتر . ولا شك ان السبب في ذلك يعود الى كثرة الحالات التي يلجأ فيها الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة بديلة لاسلوب حل النزاعات الدولية .

ان استخدام القوة في العلاقات الدولية لفرض حلول تضمن مصالح خاصة ، أمر يتعارض دون شك مع مبادئ وقواعد القانون الدولي ، كما يمثل خروجاً على ميثاق الأمم المتحدة ، وتحدياً لمبادئها وأهدافها . ولقد أسهم في زيادة التوتر والاضطراب اللذين يعتريان العلاقات الدولية ، العودة الى أجواء الحرب الباردة ، وما صاحب ذلك من تسابق محموم على التسلح ونتاج السلاح بمختلف أنواعه وطاقاته التدميرية . وما يزيده الأمور تعقيداً ما أصاب الاقتصاد العالمي من جمود وانحسار انعكست آثارهما السلبية على العلاقات الدولية . واننا لنجد أنفسنا اليوم أمام مسؤوليات جسيمة وأعباء ثقيلة . ومن واجبنا كأعضاء في مجتمع دولي ننشد له التكافل والتكامل ، أن نعمل متضافرين بغية تخفيف حدة التوتر والقضاء على أسبابه ، والحيلولة دون نشوب حرب كونية ثالثة ، تستخدم فيها الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المدمرة . وليس هنالك من بديل لهذه الغاية سوى بذل الجهود المبنية على الارادة الصادقة والنية الحسنة ، وصولاً الى اقامة مجتمع دولي على أساس من العدل والمساواة والتعاون بين جميع أعضائه ، بما يضمن الخير والمنفعة المشتركة للجميع . ولا بد أن يلازم تلك الجهود العودة الجادة الى التمسك والالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ، وبميثاق الأمم المتحدة ، وتنفيذ قراراتها وعدم تجاوزها ، والكف عن فرض حلول منفردة غير عادلة بمعزل عن هذه المنظمة ، لما تمثله من ارادة جماعية للأسرة الدولية .

لقد أصبح من الواضح أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع ولبه في الشرق الأوسط ، ومن أهم القضايا التي تشغل بال المجتمع الدولي ، والتي مازالت مطروحة

على منظمنا منذ أكثر من ستة وثلاثين عاما . ولم يعد خافيا على أحد أن السبب الرئيسي الوحيد لبقاء هذه المشكلة المزمنة دون حل هو تعنت اسرائيل ، واصرارها على استمرار احتلالها لفلسطين ، وانكارها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، واصرارها على متابعة سياستها العدوانية التوسعية والعنصرية بحق الشعب الفلسطيني والدول العربية الأخرى ، وممارستها لأساليب القمع والارهاب ، الأمر الذي يشكل تحديا للمجتمع الدولي بأسره ، وخرقا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وفي رأينا أن تحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم الا بحل قضية فلسطين باعتبارها جوهر الصراع الدائر في المنطقة ، وفي مقدمة عناصر الحل الاعتراف للشعب الفلسطيني بالحقوق الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي الوحيد .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لحل قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط بهدف اقرار العدل والسلام والاستقرار ، فان عناد وغطرسة اسرائيل ، وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة ، وامعانها في تحدى ارادة المجتمع الدولي ، واستمرارها وبدون رادع في سياسة التوسع والضم والطرده الجماعي ، وأعمال القمع ضد السكان الأبرياء ، وانشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، واتخاذ الاجراءات واصدار القرارات التي تهدف الى تغيير الطابع الديني والسياسي والسكاني والثقافي لمدينة القدس الشريف والأراضي العربية المحتلة ، مما يقف حجر عثرة في سبيل الوصول الى حل عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط .

لقد حان الوقت لأن يتكفل المجتمع الدولي بوضع حد للغطرسة والعناد والاسرائيلي ، والانتصار للحقوق الفلسطينية العادلة ، وبات واجبا على الدول التي تدعم اسرائيل ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي تمد اسرائيل بالسلاح والعمال والدعم السياسي والدبلوماسي ، أن تعيد النظر في مواقفها تجاه اسرائيل وسياستها العدوانية في منطقة الشرق الأوسط . واننا نتساءل عن الكيفية التي بموجبها

تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التوفيق بين مسؤولياتها الدولية الخاصة اذاء السلام والأمن الدوليين ، وبين اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي أبرمتها مع اسرائيل التي تمثل اليوم أخطر قوة عسكرية اقليمية تسعى الى التوسع والهيمنة في منطقة الشرق الأوسط .

لقد ظلت اسرائيل مصدر توتر وتهديد مستمر للسلام والأمن الدوليين منذ نشأتها وقد آن الأوان لأن تدرك اسرائيل ويدرك أصدقاؤها وحلفاؤها ، بأن الأمن والسلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق الا باعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . كما أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن وفقاً للتصورات الاسرائيلية المبنية على أساس باطل عماده التوسع والعدوان* .

ولقد بات من المحتم الآن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تراجع مواقفها المتحيزة لاسرائيل حتى تسهم بأى دور ايجابي في حل المشكلة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط ، وأن تتعاون مع المجتمع الدولي لا جبار اسرائيل على الانصياع لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة خدمة للأمن والسلام الدوليين .

ان أنصار الحق والعدل والسلام هم أولئك الذين يؤيدون حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة . أما أولئك الذين يؤيدون سياسة اسرائيل التوسعية ، فانهم يقفون في صف واحد مع العدوان والاعتصاب . ان الحديث عن السلام في منطقة الشرق الأوسط سيغدو أكثر نفعاً اذا ما اتجهت كل الجهود المحبة للسلام نحو اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بوضع حد لغطرسة اسرائيل واستهتارها الدائم بالقرارات الدولية ، وارجامها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط ، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على وطنه .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

لقد جاءت دعوة الجمعية العامة المتضمنة في قرارها الخاص بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، لتمثل الاطار العملي الصحيح للمعالجة السلمية لتلك المسألة الحساسة ، باعتبارها تركز على مبدأ مشاركة الشعب الفلسطيني ، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية ، في ايجاد الحل السلمي العادل ، الذي يضمن له ممارسة حقوقه المشروعة التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتكفل الانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة .

ان الجمهورية العربية اليمنية التي وقفت مع الشعب الفلسطيني الموقف العملي الصادق المهور بدماء الشهداء اليمنيين ، تؤكد من جديد أن أية تسوية تتجاهل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، والمتمثلة في حقه في العودة ، وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، هي محاولات غير عادلة ومحكوم عليها بالفشل .

وقد أصبح من الواضح من خلال أحداث السنوات القليلة الماضية ان محاولات الحلول الجزئية والاتفاقيات المنفردة ، قد أبعدت بالفعل القضية الفلسطينية عن الحل أكثر مما قربتها منه . ويكفي أن نتذكر أن اتفاقيات كامب ديفيد قد شجعت إسرائيل على القيام بمزيد من العدوان والتوسع .

لقد مضت الدول العربية الى آخر الطريق بحثا عن السلام في الشرق الأوسط ، وأثبتت بالفعل توجهها السلمي من خلال مقررات قمة فاس الثانية عشرة ، والتي رحبت بها كل الدول والمنظمات الاقليمية والدولية التي تقف مع الحق والعدل والسلام .

إذا كان امتهان حقوق الشعب الفلسطيني يمثل نكسة للأهداف السامية والقوانين والاعراف الدولية ، ويعكس صورة مفعجة لتطورات الأحداث في ظل تقاعس المجتمع الدولي بكل هيئاته ومؤسساته عن تحمل مسؤولياته الكاملة لردع المعتدين ، واعادة الحقوق المغتصبة الى أهلها ، فان بلدا عربيا آخر ، هو لبنان ، لا يزال منذ الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢ هدفا لطموحات تل أبيب التوسعية ، ولا يزال جسره الجنوبي يزرع تحت الاحتلال والقمع والارهاب الصهيوني ، ولن ينسى تدمير بيروت ، كما لن تنسى مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا بكل فظاعتها وبربريتها .

واننا اذ نحیی صمود الشعب اللبناني ومقاومته البطولية للاحتلال الاسرائيلي ، فاننا ندين استمرار هذا الاحتلال للأراضي اللبنانية ، ونطالب بسرعة انسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة من كافة الأراضي اللبنانية انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط ، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ونعلن في الوقت نفسه تأييدنا المطلق للشعب اللبناني الصامد في حل قضاياها بنفسه ، بدون تدخلات أو ضغوط خارجية أجنبية ، بما يحقق للبنان الشقيق الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة ترابه وأمنه واستقراره ، والقيام بدوره العربي الفعال ، والتزاماته القومية .

اننا نعرب عن قلقنا البالغ لاستمرار الحرب العراقية الايرانية التي طال أمدها وامتدت أخطارها واتسعت رقعتها بما يندر بنتائج وخيمة على المنطقة ، وعلى السلام والأمن الدوليين . واننا اذ نشيد بموقف العراق واستجابته المخلصة للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، وخاصة القرار ٥٤٠ (١٩٨٣) ، وللنداءات والمسااعي المبذولة من

قبل السيد الأمين العام للأمم المتحدة ، ومن قبل حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومختلف المساعي التي بذلت لايقاف هذه الحرب المأساوية والخاسرة ، فاننا نناشد الأخوة المسؤولين في ايران للاستجابة لتلك النداءات والمساعي ، لايقاف الحرب ، وحل النزاع سلميا عن طريق المفاوضات بينها وبين جارتها وشقيقتها العراق ، لتحقيق تسوية عادلة ومشرفة ، تضمن الحقوق والسيادة المشروعة لكلا البلدين ، وفق ما يمليه حسن الجوار وسائر الروابط الأخوية بين البلدين المسلمين ، والابقاء على طاقات وامكانيات البلدين لصالح شعبيهما بما يعود عليهما بالتنمية والأمن والرخاء وفي الوقت الذي نحیی فيه كل مبادرة للسلام ، وكل استجابة لجهود الوساطة ، فاننا ندعو جميع الدول ، وخاصة تلك القادرة على التأثير ، لمواصلة الجهود الجادة لوضع نهاية لهذه الحرب المدمرة .

ان بلادی التي تؤمن ايمانا راسخا بالتعاون الاقليمي بين الدول المتجاورة جغرافيا ، يهملها أيضا استتباب الأمن والاستقرار من حولها . ولهذا فهي تشعر بقلق بالغ للتهديدات التي تعرضت لها مؤخرا الملاحة البحرية في منطقة البحر الأحمر ، وتدين مثل هذه التصرفات الاجرامية التي تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ، وتؤكد ما سبق أن أعلنته من أن حماية أمن البحر الأحمر هي مسؤولية دول المنطقة وحدها ، وضرورة أن تظل هذه المنطقة منطقة سلام بعيدة عن التنافس والصراع الأجنبي . كما ترفض بلادی أي تواجد عسكري أو قواعد عسكرية في المحيط الهندي وبحر العرب ، وتدعو مجددا الى ضرورة اعتبارها مناطق سلام خالية من الأساطيل والبوارج الحربية والقواعد العسكرية . واننا اذ نؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، نؤكد على ضرورة عقد المؤتمر الخاص بالمحيط الهندي حسب قرار الجمعية العامة .

ان بلادی ، التي تؤمن وتؤيد بثبات ودون تحفظ حركات التحرر في العالم ، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تدعو الى اخراج المشكلة الناميبية من الدائرة المفرغة ، وتؤكد مجددا بأن حل المشكلة الناميبية وانها احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم نامبيا لن يتحققا

الا بمواصلة الجهود الحثيثة من قبل هذه المنظمة . ونعتقد أن تطبيق القرارات الصادرة عن منظماتنا ، وبالأخص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يمثل المدخل المناسب والأساسي والعملي لحل هذه المشكلة . لقد أدانت منظماتنا ، وأدان العالم كله ، جنوب افريقيا على سياستها العنصرية التي تمثل نقطة سوداء في تاريخ الانسانية الحديث . ولا يزال نظام بريتوريا العنصرى يفاخر بانتهاج هذه السياسة المخجلة متحديا القرارات الدولية والرأى العام العالمى بكل صلافة وغرور لا يضاهايهما الا صلافة وغرور حليفه الكيان الصهيونى فى تل أبيب . ولا يزال هذان الكيانان ، بسياستهما العدوانية العنصرية ، يلاقيان القبول والدعم من عدد من الدول الأعضاء فى منظماتنا . اننا نحذر من التعاون المتزايد بين النظامين العنصرين فى بريتوريا وتل أبيب فى مجال انتاج وتصنيع الأسلحة ، وخاصة النووية منها ، وندعو الدول التى تمد هذين النظامين بالمواد والامكانيات اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية أن توقف تعاملها مع هذين النظامين .

ونلاحظ بارتياح الطموحات التى يعبر عنها الشعب الكورى فى شماله وجنوبه لاعادة توحيد بلاده ، ونعتقد بأن تحقيقهم ذلك يجب أن يتم بالطرق السلمية وعلى أسس ديمقراطية ، بعيدا عن أى تأثير خارجى .

ان ما يسود منطقة امريكا الوسطى من اضطرابات وصدامات مسلحة يحتم علينا أن نفكر فى الاسهام فى بذل جهود أكبر لازالة الأسباب التى خلقت هذا الوضع الأمنى المضطرب . وأن أول ما ينبغى عمله هو تشجيع دول المنطقة وشعوبها على الاعتماد على أنفسها لحل خلافاتها سلميا قبل استفحاليها وتطورها الى نزاعات مسلحة . ولا بد من ايجاد الفرصة أمام شعوب دول امريكا اللاتينية لتختار مصيرها ، وتعبر عن ارادتها بعيدا عن أى تدخلات خارجية .

وبهذا الصدد ، فاننا نبارك الاتفاق الذى توصلت اليه مجموعة كونتادورا ، ونرى ان الاتفاق يشكل أساسا سليما ومنطلقا ايجابيا على طريق حل المشاكل وازالة بواعثها .

ان بقاء المشكلة الأفغانية دون حل يمثل بؤرة من بؤر التوتر . والجمهورية العربية اليمنية تؤيد الجهود المبذولة لحل المشكلة الأفغانية بصورة سلمية عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية لتضع حدا للمأساة الدامية ، ويتمكن شعب افغانستان من اختيار شكل ونوع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يريده ، بمنأى عن أى تأثير عليه أو تدخل في شؤونه ، كما نرى ضرورة العمل على حل مشكلة اللاجئين وعودتهم الى ديارهم في أسرع وقت .

أما فيما يتعلق بمشكلة قبرص فاننا نستبشر خيرا بالمفاوضات الجارية بين ممثلين الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية باشراف السيد الأمين العام للأمم المتحدة . وفي نظرنا فانه ينبغي الاستمرار في بذل الجهود الصادقة للوصول الى حل مرضٍ تتفق عليه الطائفتان ، يضمن للجميع حرية العقيدة ، ويكفل المساواة في الحقوق والواجبات في ظل دولة قبرص الموحدة المستقلة .

لن نأتي بجديد اذا قلنا ان ازدياد حدة التوتر الدولي بشكل عام ، والعلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بشكل خاص ، وما يرافقها من ظهور بوادر للتوتر والمواجهة تثبت مصداقية سياسة عدم الانحياز ، وتؤكد أهمية دور حركة عدم الانحياز . وان مما نعزبه في الجمهورية العربية اليمنية تمسكا بسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي ، والتزامنا بأهداف ومبادئ حركة عدم الانحياز ، ورفضنا لسياسة التكتلات والمحاور ايماننا واقتناعنا بأن هذا الطريق هو سبيلنا للوقوف ضد كل أشكال السيطرة والهيمنة من قبل الدول الكبرى ، وعاملا لدعم السلام العالمي ودفء العلاقات الدولية في طريق الانفراج والتعايش السلمي ، في نفس الوقت الذي ننتهج فيه سياسة قائمة على الانفتاح والتفاعل مع الجميع ، بصرف النظر عن الفلسفة الاجتماعية أو الاقتصادية التي ينتهجها هذا النظام أو ذاك ، على أساس الاحترام المتبادل والتعامل المتكافئ الذي لا يتجاوز المصالح الأساسية لبلادنا .

ويلادى التي تلتزم بسياسة حركة عدم الانحياز ومبادئها وأهدافها تولي أهمية خاصة لقضايا نزع السلاح ، وللجهود التي تبذل بغية وضع حد لسباق التسلح . اننا نشارك المجتمع الدولي قمة المتزايد ، وخوفه المستمر ، من احتمال نشوب حرب كونية ثالثة تستخدم فيها الأسلحة المدمرة الرهيبة . وما يبعث على القلق ، الحديث عن استخدام الفضاء الخارجي لشن الحروب في المستقبل .

اننا اليوم مدعوون أكثر من أى وقت مضى الى بذل كافة الجهود للحيلولة دون وقوع كارثة نووية ، وأن السبيل الوحيد للخلاص من ذلك هو البحث عن الوسائل المناسبة لوضع

ترتيبات علمية وفعالة ، تلتزم بها الدول النووية ، وخاصة الدولتان العظميان الرئيسيتان .
واننا نناشد تلك الدول أن تسعى سعيا خالصا الى الاتفاق فيما بينها من أجل الحد من
سباق التسلح ، ونتاج الأسلحة ، واجراء تخفيض متوازن للمخزون من الأسلحة بصورة تدريجية
بحيث يؤدي ذلك في النهاية الى تحطيمه والى نزع السلاح نزعا كاملا وشاملا .

انما ما تحقق هذا الهدف المشترك المنشود من قبل دول العالم وشعوبه فسيصبح
من الممكن توجيه الموارد البشرية والمادية الضخمة التي تنفق على التسلح ونتاج الأسلحة
نحو تخليص أغلبية الشعوب من قبضة الجوع والمرض وما تعانيه من نقص خطير في امكانياتها
وقدراتها على مواجهة المشاكل التي تعيق ما تهذله من جهود في سبيل بناء مجتمعاتها
وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا . وفي اعتقادنا أن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية
في الأجزاء الحساسة من العالم ، يمثل مدخلا علميا للاسهام في الحد من سباق التسلح
النووي .

ان العالم اليوم يعيش حالة من اختلال التوازن الاقتصادي . فالأغنياء في هذا
العالم يزدادون غنى ، والفقراء يزدادون فقرا ، ونتيجة لهذا الانقسام الخطير ، والتزايد
المتتالي في الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وما سينتج عن كل ذلك من آثار
خطيرة على العلاقات الاقتصادية الدولية عموما ، والعلاقات الاقتصادية بين الدول النامية
والدول المتقدمة النمو بشكل خاص ، فاننا نرى أن الحاجة أصبحت ملحة ، بل وضرورية
لاقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على العدالة والمساواة . وبناء هيكل
اقتصادية ونقدية عالمية جديدة يتطلب بلورة ارادة سياسية قوية وقادرة على معالجة
ذلك الخلل المخيف ، واعادة توزيع الثروة بدلا من حصرها في دول معينة . ولا بد أن
نضع نصب أعيننا دائما مصالح جميع الاطراف .

ان بروز الظواهر السلبية على الحياة الاقتصادية العالمية مثل ارتفاع معدلات الفائدة
واضطراب سعر الصرف ، واللجوء للسياسات ووضع الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام
منتجات البلدان النامية ، ووضع القيود والعراقيل أمام نقل التكنولوجيا اليها ، قد أدى
الى مزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية ، وخطورة آثارها على البلدان النامية

وخططها التنموية وتدهور أوضاع التجارة العالمية ، وظهور عجز كبير ومستديم في ميزان مدفوعات الدول النامية ، وارتفاع مديونياتها سنة بعد أخرى ، بالإضافة الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها ، وبذلك تكون الدول النامية هي وحدها التي تدفع الثمن ، وتضحي بتطورها لصالح البلدان المصنعة والغنية .

ان دول العالم الثالث لا يجوز أن تظل مصدرا للمواد الأولية ، وسوقا للمنتجات المصنعة ، وليس من مصلحة المجتمع الدولي أن تبقى هذه الدول في حالة عجز اقتصادي دائم ، لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وتوفير الضروريات الأساسية لشعبها .

ان مساعدة البلدان النامية في خططها التنموية ليس سخاء بل انها تعود بالفائدة مباشرة على الدول الصناعية في عالمنا المعقد والمترايب اليوم . لقد تقدمت البلدان النامية في المحافل الدولية بعدد من المقترحات العلمية والبناءة ، لمعالجة الأزمة الاقتصادية الدولية ، ومنها الاعلان الاقتصادي لقمة دول عدم الانحياز السابع ، ومنطلقات " بوينس آيرس " لمجموعة السبعة والسبعين .

اننا جميعا نستطيع أن نحقق الرخاء والسعادة للبشرية ، اذا ما عطينا من خلال منهج موضوعي قائم على رؤية شاملة بعيدا عن النظرة الضيقة والرغبة في الاستئثار على حساب الآخرين .

اننا ونحن نرى العالم اليوم يسير نحو المزيد من التكافل والتكامل ، علينا أن نسعى جميعا الى ايجاد الطرق والوسائل العملية الكفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٣٨ ، الخاص بالمفاوضات العالمية واستئنافها باعتبارها أكثر المبادرات ايجابية وأهمية في تدعيم وتنشيط التعاون الدولي المتعدد الأطراف ، وتنفيذ المبادئ التي تضمنها ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وتطبيق القرارات الخاصة بالاعلان وبرنامج العمل المتصلين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وبلادنا - وهي احدى الدول الأقل نموا - بالإضافة الى محدودية مواردها ، قد تعرضت للكوارث الطبيعية كالزلازل الأرضية وحالات الجفاف المتكررة . واقتضى الأمر تعديل الخطط والمشاريع الانمائية التي كان مقررا لها التنفيذ في نطاق الخطة التنموية الاقتصادية

الخمسة الثانية . غير أننا وبتوجيه قيادتنا السياسية ، وبمساعدة الأشقاء والأصدقاء من خلال هذه المنظمة وخارجها ، متفاؤلون من قدرة بلادنا على تجاوز آثار تلك المعوقات . ان مقتضيات عصر الثورة التكنولوجية ، وضرورات التنمية بمضمونها الشامل تقتضي إعادة النظر في النظام الاعلامي الدولي السائد ، وفق الأسس والضوابط التي تبلورت في اطار النظام الاعلامي الجديد الذي يتوجب اعطائه أولوية خاصة في عملنا المشترك من خلال هذه المنظمة .

اننا ان نؤكد بالفعل ، قبل القول ، تمسكنا بمبادئ وأهداف ميثاق هذه المنظمة ، فاننا انما نعكس قيما ومفاهيم تأصلت في نفوس أبناء شعبنا طوال تاريخه ، وتضمنها ميثاقنا الوطني ، الدليل الفكري والعقلي لمسيرة شعبنا نحو البناء والتقدم والوحدة .

وتعيش بلادى ، التي تحتفل هذه الأيام بالذكرى الثانية والعشرين لثورة السادس والعشرين من أيلول / سبتمبر المجيدة ، مرحلة مضيئة في تاريخها ، وتسير بخطوات ثابتة وقوية في طريق الحرية والديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية بقيادة زعيمنا الأخ / العقيد على عبد الله صالح رئيس الجمهورية ، القائد العام للقوات المسلحة والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام . وقد كان انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام في آب / أغسطس الماضي دلالة هامة في مسيرة بلادنا في اطار الميثاق الوطني وتلاحم الجميع شعبا وقيادة وحكومة ، لانجاح تجربة بلادنا المتميزة في الحرية والديمقراطية وبناء مستقبل حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على أساس عقيدتنا الاسلامية ، وفق منطلقات الميثاق الوطني ومبادئ ثورة ٢٦ ايلول / سبتمبر الخالدة . كما قطعت بلادنا أشواطا كبيرة في مجال بناء الهياكل الأساسية للتنمية ، وانتشار العديد من خدمات التعليم والصحة ، والتوسع في التجارة الداخلية ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وفي مجال التنقيب عن الثروات المعدنية والبتروولية ضمن مبدأ سيادة الشعب على ثرواته الطبيعية .

وقد قطع المجلس اليمني الأعلى مرحلة وحدوية هامة في سبيل تحقيق أهداف وأمانى الشعب اليمني في اعادة وحدته ، كما أن جميع لجان الوحدة قد أوشكت على الانتهاء من مهامها ، وأثمرت أعمالها في اتفاقيات تنسيق في مختلف المجالات بين شطرى الوطن لاعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، قدر شعبنا في شمال الوطن وجنوبه .

كما تنطلق سياسة بلادنا الخارجية من ادراك كامل بوحدة الأمة العربية هدفنا ومصيرا ، دأبت على عمل كل ما من شأنه تعزيز العمل العربي المشترك ، ووحدة الصف العربي ، والعمل على تنقية الأجواء العربية ، سواء على مستوى مجلس الجامعة العربية ومؤتمرات القمة أو في اللقاءات الثنائية .

وتعمل بلادى ، وهي دولة مؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، على توثيق أوامر الأخوة الاسلامية مع جميع الدول المسلمة في مختلف المجالات . وسيكون انعقاد مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي الخامس عشر في صنعاء في شهر كانون الأول / ديسمبر من هذا العام مناسبة لبحث القضايا المصرية التي تواجه شعوب أمتنا الاسلامية ، والاسهام في حل كثير من المعضلات المطروحة على جدول أعمال هذه الجمعية الموقرة .

وإذا كانت مواقفنا من القضايا الاقليمية والدولية وطبيعة علاقاتنا الخارجية قد عكست ثبوت قناعتنا ، وصدق توجهنا نحو إقامة علاقات منفتحة ومتوازنة ، قائمة على تبادل المنفعة والاحترام المتبادل ، فإننا نفخر باستمرار ، باتساع دائرة أصدقائنا ، ونشعر بأن التعاون والتفاهم والحوار هي المنطلقات الأساسية لبناء مستقبل يسوده الأمن والاستقرار والرخاء في العالم .

وفي الأخير يشرفني أن أعبر عن خالص تمنيات الجمهورية العربية اليمنية ، قيادية وحكومة وشعباً ، لدورتنا هذه بالنجاح والتوفيق من أجل أن يسود التفاهم والعدل والسلام عالمنا .

السيد أفو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لشرف عظيم لي أن

أتحدث لأول مرة بوصفي رئيساً لوفد جمهورية بنن الشعبية الى مثلي المجتمع الدولي ، المجتمعين هنا ، لنتمكن سوياً من استكشاف السبل والوسائل التي تكفل التعايش السلمي والأمن لجميع شعوب العالم ، وهما الهدفان اللذان نصبوا اليهما ، ونجاهد بكل قوتنا لكي نهيئ لشعوبنا أفضل الظروف للتعاون الدولي المتبادل النفع .

وأود ، ياسيدى ، أن اضم تهناني وفدى الحارة الى التهناني الاجتماعية التي قدمت لكم من المتحدثين الذين سبقوني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا . ان جمهورية بنن الشعبية لتشعر بسرور خاص لأن هذه المهمة الجسيمة والهامة ، وهي مهمة ادارة مناقشاتنا ، قد انيطت هذا العام الى رجل مرموق وله خبرة واسعة مثلكم ، ومعرفته الكاملة ببواطن الأمور في الهيئات التي تتشكل منها منظومة الأمم المتحدة ليست موضع جدل . وفضلاً عن ذلك ، فإنكم قبل كل شيء تمثلون بلداً حقق

سمعة رائعة على المسرح الدولي ، وخاصة في افريقيا ، بسبب الجهود الدؤوبة التي بذلها
دوما بحثا عن حل دائم للمشكلة التي يواجهها اشقاؤنا في الجنوب الافريقي ، الذين
وقعوا ضحايا لكافة أنواع القمع العنصري .

انكم ، تنظلمون بهذه المهمة السامية الهامة بعد فخامة السيد خورخي ايويكا ،
رئيس جمهورية بنما ، الذي أدار أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية بحكمة بالفسنة
وبصيرة نفاذة وثبات واضح . واننا لنشني عليه ثناء قلبيا .

ويود وفد بنين أيضا ان يشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوبيار ، أميننا العام ، اشادة
تتناسب مع الصفات البارزة التي تجلت في تنفيذه بشجاعة ومثابرة للمبادئ المثالية والنييلة
الواردة في ميثاقنا . ولقد كان التقرير الرائع الذي قدمه لنا دليلا آخر على شجاعته
وبصيرته . ويود وفد بنين كذلك أن يتقدم اليه بخالص شكر جمهورية بنين الشعبية للصد اقة
التي أبدتها لبلدي عندما قام بزيارة رسمية الى كوتونو بعد الدورة الثامنة والثلاثين
للجمعية العامة في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ . ويود المجلس التنفيذي الوطني
لجمهورية بنين الشعبية ان يؤكد مرة أخرى من خلالي عن تأييده التام للأمين العام فسي
اغضطاعه بالمسؤوليات الجسيمة الموكلة اليه .

وأود أيضا ان ارحب بحرارة ببروني دار السلام العضو الجديد في الأمم المتحدة .
اننا نجتمع هنا في كل عام ، مدفوعين بالحماسة سعيا وراء التضامن الذي ينبغي
أن يوحد بيننا لكي نتناول المشاكل الرئيسية لعصرنا ، التي تؤثر على حياة دولنا وشعوبنا ،
والتي تشكل تهديدا للتوازن الهش في عالم اليوم وفي عالم المستقبل . ان الانواء التي
نسلطها اليوم على حالة البشرية تؤدي بنا الى مواجهة حقائق مؤلمة لا تسمح بأى قدر من
التفاؤل أو الأمل . والواقع ان نذر الكارثة والانهيال تتجمع في الأفق .

لقد تحول عالمنا ، في نوبات الانانية والرغبة في السيطرة والجشع ، الى كوكب
ملتهب يتعرض للتوترات المتزايدة ، من جميع الأنواع ، التي لا تتقبل العمل المشترك ، والحوار ،
والتفاهم ، وحمية المصير المشترك ، وعالمية مشاكلنا حتى يمكننا التوصل الى أفضل نهج
لحلها .

ان ادراكنا للأخطار المشتركة التي تنتظرنا ، بدلا من أن يلهنا الوحدة لتجنبها ، يدفعنا الى التهور والى اتخاذ تدابير دفاعية يفوق كل واحد منها الآخر في طيشه . فكيف نرى في كل مكان ، وأعداد متزايدة باستمرار ، مشعوذين يعملون في يأس على زعزعة استقرار كل شيء ، والا خلال بكل شيء . انه لا يسعدنا أن نقف مكتوفي الأيدي ونقبل هذه البوار على أنها نذير للجائحة ، ذلك أن مشاكلنا ومعضلاتنا ليست مستعصية على الحل . وعلى صعيد الاقتصاد العالمي ، حيث تسود أخطر الاضطرابات ، نجد أن الحل الوحيد هو الارادة السياسية المشتركة لربط جميع المناطق الرئيسية في كوكبنا بعمل أخوى لتجنب الجوع وضمان التقدم . فذلك هو الحل الوحيد لعالمنا الذي يتخبط في الفوضى ، حيث أصبحت حقوق الانسان المعترف بها والمنصوص عليها في الميثاق تدارس بالأقدام ولا تطبق تطبيقا فعالا في كل مكان ، بسبب الديون التي تشكل عبئا على الحرية وعلى الحق في تقرير المصير والحق في الغذاء ، والحق في المأوى والحق في الاعتراف بالذات والحق في التعليم .

ان الغرض من ذكر هذه الحقوق اليوم ، هو التنبيه الى الوضع المأساوي في نهاية القرن العشرين لآلاف الملايين من البشر ، الذين يتم تجاهلهم في نظام لا يجازيهم على جهودهم ونتاجهم ، مما يؤدي الى دورة من الفقر . كما أن التدهور المطرد في شروط التجارة يؤدي الى الفناء مفعول الجهود المضنية التي تبذلها البلدان النامية لاعادة هيكلة اقتصاداتها . ويبدو أنه ما من شيء يستطيع أن يخفف من وطأة الفقر على البلدان النامية . ان العودة الى الحماية العشوائية والتي ليس لها ما يبررها تؤثر تأميرا مستمرا على انتاج البلدان النامية وعلى آفاقها التمددية ، وذلك باعاقبة وصولها الى الأسواق الاجنبية . ويبدو وكأن هذه البلدان عليها قدر محتوم ، إلا أن التفحص بامعان يبين أن هناك أسبابا لهذا الوضع الذي تعاني منه تلك البلدان . وتكمن هذه الأسباب في نظام يقوم منطقة على الربح الذي تفرضه الشركات عبر الوطنية توخيا لمصالحها الانانية الخاصة . ان بلدان العالم الثالث ، هي بمثابة الأقارب الفقراء في النظام الاقتصادي الدولي ، فهي لا تحظى الا بمجاملات طفيفة تقدم لها لأنها مساهم ضعيف في نظام صعب لا يرحم ولا يمت

فهي تخص بأسوأ آثار الأزمة . وهكذا خفضت المعونات المخططة من قبل المؤسسات المكرسة للتعاون تخفيضا كبيرا . ويضاف الآن الى انخفاض قيمة العملة ما يسميه البعض "الزيادة المتسارعة للسكان" . فمن حيث القيمة الحقيقية ، تناقصت التحويلات بالنسبة لكل فرد بمقدار ٢٠ في المائة . فعلى سبيل المثال ، تناقص اجمالي المساعدة في بلدان افريقيا وحووض الكاريبي وحووض المحيط الهادى مقدرا بالقيمة الحقيقية ، الى د ولارات بالنسبة للفرد في كل عام .

ومن المهم جدا أن يتذكر المرء هذه الحقائق لأن بعض الدول الفنية استغلست الأزمة كذريعة لتجري تخفيضات ضخمة في الموارد المخصصة للتنمية . وان بعض الدوائىر ممانعة القرارات تفكر ، دون أدنى تردد ، في اجراء تخفيض مقداره ٣٠ في المائة من اجمالي المساعدة . واذا ما قدر لهذا الاجراء أن يطبق فانه لن يؤدي الا الى زيادة سوء وضع البلدان النامية الهش ، التي لم يعد بوسع بعضها ، على افتقاره الى الموارد الوصول الى أسواق الاقتراض بعد اليوم .

ان احدى المشاكل الكبرى التي تواجه العالم الثالث هي نمو الدين الخارجي على نحو لم يسبق له مثيل ، مما يعني أن بلداننا انما تنتج الآن لمجرد اداء مدفوعات خدمة الديون التي تتزايد بمعدل سنوى جنوني وغير عادل . كما أن الجهود الرامية الى الاستقرار والنمو وتعديل الاقتصاد قد أحبطت نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع قيمة الدولار ، اللذين يخلقان توترا في العالم بأسره . ويبلغ الآن دين العالم الثالث الخارجي حوالى ٨٥٠ بليون دولار . ويتحتم تغيير الآلية الضارة التي أدت الى هذا الركود . فما من أحد سيستفيد من السماح للوضع بأن يصل الى نقطة الانهيار ، وهي النقطة التي يكاد أن يتم الوصول اليها في بعض المناطق ، حيث صدرت أوامر بوقف الدفع للمصارف الدائنة . ان هذا السيناريو الذى يؤذن بمرحلة جديدة في التدهور الاقتصادى في العالم الثالث ، الذى أصبح على حافة الانهيار أو الافلاس ، ينطوى ، ان لم نكن حريصين ، على خطر التسبب في تدهور العلاقات بين الشمال والجنوب ، وازدياد حدة التوتر ونشوء مجابهة ذات أبعاد مرعبة .

ان الحصول على سيولة نقدية من أسواق التمويل العالمية يتطلب جهودا خارقة بما في ذلك اللجوء الى الابتزاز والى الصفقات القذرة . ولا يستطيع حتى أكبر المقترضين الدوليين الحصول على ما يحتاجه ، كما أن الدول التي تعاني من العجز الكهيفر فسي ميزانياتها ، والتي تحاول الاستئثار بمدخرات العالم لا تستطيع ذلك أيضا ، على الرغم من استخدامها لمختلف المناورات .

ولا يمكن التوفيق بين بقاء بلداننا وبين خطة إعادة تنظيم العالم القائمة على الهيمنة التكنولوجية والصناعية من جانب البلدان الغنية . فهذا الحل ، الذي يسعى بطريقه قاسية الى استعادة مستويات الأرباح بأى ثمن ، معطيا القوى مكانا مرموقا لا بد وأن يترك الضعيف على الهامش . ان يتبين من ابعان النظر في الأمر ان إعادة جدولة الديون أو إعادة التمويل المقترحين انما يستهد فان المحافظة على مركز الدول الفنية في النظام الاقتصادي القائم ، ولا يمكن أن يحقق أي تحسينات ذات قيمة في وضع بلداننا .

وان ما يحتاج اليه اليوم عالمنا المريض ، هو جعل عملية التمويل عملية ديمقراطية حقة ، مما يستلزم وضع عقد تضامن وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

لقد وصل النظام الحالي الى طريق مسدود . ولذلك فان إعادة الهيكلة التي تساعد على تطوير الهيئات من أمثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى . واذ ما أردنا النجاح في هذه المهمة الجديدة ، فانه يتحتم علينا أن نعتمد معايير أخرى غير معايير الربح . ولأن لا يوجد عقد حقيقي للتضامن بين البلدان الفنية والبلدان الفقيرة . ويمكننا في هذا المجال أن نتبع النهج الذي دعت اليه حركة عدم الانحياز ، بانشاء صندوق للتنمية يمول من تخفيض نفقات الأسلحة وتحول اليه هذه المبالغ .

واليوم ونحن نواجه واقعا من الفقر والجوع ، ما زال مسؤولا عن قلاقل سياسية ضخمة فان العثور على حلول للتناقضات الخطيرة التي تجتاح عالمنا الفارق في الأمانة أصبح أهم ما كان عليه في أي وقت مضى . فلا يمكن الاستمرار في بناء ازدهار البلدان الفنية على

حساب حرمان وفق البلدان الفقيرة . ولا يمكن التفكير في أى نوع من التنمية اذا لم يتم التغلب على مشاكل البقاء التي تواجه بعض بلدان العالم الثالث ، وانا لم يتم ايجاد حل منصف لها . ان مساعدة العالم الثالث في ايجاد نظام دولي أكثر عدالة يعني مساعدة النفس وضمان التقدم للانسانية .

ولمدة أربعة أعوام والجمعية العامة تدعو - كما يتجلى خاصة في القرار ٨٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ - المجتمع الدولي ان يقدم الى بنين مساعدة مالية ومادية وتقنية ، بغية مساعدتها في التغلب على مصاعبها الاقتصادية . ومنذ ذلك الحين ، يتخذ الأمين العام تدابير نشطة لا تتوقف لتعبئة وتنظيم المساعدة الاقتصادية الخاصة لبنين . ومصورة خاصة ، بعثات الاستعراض التي تذهب الى بنين بصورة دورية لتجربى ، بالتعاون مع سلطاتنا ، تقييما لسير البرنامج . كما نظم أيضا في آذار/مارس ١٩٨٣ ، مؤتمر دائرة مستديرة للشركاء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبنين ، تلقى مساعدة هامة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وأود أن أعرب عن الامتنان الخالص من جانب شعب بنين وحزبها وحكومتها للسادة الأعضاء والوكالات المتخصصة على الاهتمام الذي أبدته والمساعدة التي قدمتها لبرنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة لبنين ، ولخطة بنين الانمائية للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ . وقد ذهبت الى بنين في حزيران /يونيه الماضي بعثة استعراض جديدة . ونتج نتائج وتوصيات تلك البعثة في تقرير الأمين العام بشأن ذلك الموضوع . وأود هنا أن أذكر أن نتائج أربع سنوات من تطبيق مشاريع البرنامج تظل متواضعة بسبب مخاطر معينة ، مثل الجفاف ، الذي أدى الى الاخلال بالجدول الأممي لمواعيد تنفيذ البرنامج .

ويود وفد بلادى أن يعبر عن خالص شكره باسم حكومة بنين الى جميع الدول والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي قدمت مساعدة عاجلة لبنين في فترة المشاكل الخطيرة التي تعرضت لها في أعقاب الجفاف خلال ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .

وأود أن أوجه نداء الى كل الدول الأعضاء والى المنظمات الدولية والى الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، بالعمل على بذل جهود جديدة لتوفير المساعدة لبلدى حتى يمكن اعطاء دفعة دون مزيد من الابطاء لمشاريع التنمية المدرجة في برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الاقتصادية الخاصة لبنين .

ويأمل وفدى ، مع غيره من وفود البلدان الشقيقة ، أن تتخذ الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة قرارا مناسباً يهدف الى تنبيه المجتمع الدولي الى الحاجة لزيادة قدرة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على مساعدة البلدان التي وقعت ضحايا للتصحروالجفاف .

وكنت أود حقا ألا يكون عليّ أن أتكلم في هذه الدورة عن بعض الأزمات السياسية ، أو على الأقل أن أتكلم عنها بطريقة مختلفة ، وأن أعبر عن مدى ارتياحي لازالتها أو النجاح في التغلب عليها .

ولكن لسوء الحظ ، وبالرغم من المقترحات المفيدة البالغة الحكمة ، التي صاغتها بعض الوفود في دورات سابقة بهذه القاعة ، عليّ أن أسجل بمرارة شديدة أن الوضع السياسي الدولي قد أصبح أكثر مدعاة للقلق مما كان عليه في أى وقت مضى . وسواء فيما يخص افريقيا أو الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو جهات أخرى من العالم ، نجد أن الارادة المعبر عنها بوضوح والنوايا الطيبة التي أبداها البعض لم تكن فعالة بسبب قيام البعض الآخر باتخاذ موقف الرياء والخداع واثارة العراقيل عند معالجة بعض المشاكل التي سبق النظر فيها بشكل مسهب في العام الماضي . بل ان الحالة أصبحت في الواقع أكثر سوءا فلقد تفاقمت تلك المشاكل ، بينما ظهرت في الوقت نفسه أوضاع أخرى صعبة للغاية خلقتها نفس الدول التي تستفيد بطريقة مفضوحة وبوقاحة من البلبلة والتوترات ومن شتى أنواع المناورات .

ويبدو وفد بنين قلقه البالغ ازاء الوضع الذى عفا عليه الزمن السائد في الجنوب الافريقي بسبب نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا ، الذى تدينه جميع الشعوب المحبسة

للحرية والعدل . وفي الواقع أن النظام العنصرى لبريتوريا مستمر في انتهاك الكرامة الانسانية والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة وقراراتها في الجنوب الافريقي وهو يتمتع بالدعم الفعال والتواطؤ شبه العلني من جانب من يسعون الى مغامرات استعمارية واستعمارية جديدة ، بالإضافة الى ما يمكن جنيه من مغنم وأرباح . ولا يزال السكان السود في جنوب افريقيا ضحايا أبرياء للسياسة المخزية للفصل العنصرى التي هي سياسة لها ، نتائج طبيعية معروفة جيدا تتمثل في أمور منها القهر الأعس الوحشي والدموى ، والاعتقالات بالجملة والاعتقالات الدنيئة .

وجنوب افريقيا مستمرة في احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وما من شك في أن الاصرار العنيد على محاولة الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، والافراط الزائد في ممارسة العنصرية وانتهاك حقوق الانسان انما يبرهنا - اذا ما كانت هناك حاجة الى برهان - على أن الطغمة العسكرية لجنوب افريقيا ليست لديها أى نية في وضع حد لسياستها العنصرية القائمة على ضم الأراضي بل هي تعمل على زيادة خططها ومناوراتها الشيطانية . وتعتبر الاصلاحات الدستورية المزعومة ومهزلة الانتخابات التي أجريت في شهر آب/أغسطس الماضي للسكان الطونين لجنوب افريقيا ، جزءا من تلك الممارسة اليومية التي تستوجب الشجب .

ولحسن الحظ ، فان الشعب المقهور في الجنوب الافريقي قد أبدى روحا من النضوج والتضامن ، وأدرك سريعا الهدف الوقح لما يسمى " بالدستور الجديد " وهو تحطيم وحدته وتوطيد نظام الفصل العنصرى البغيض . وقد اتخذ ذلك الشعب المقهور قرارا تاريخيا وبطولها ان قاطع بنجاح الانتخابات المزيفة .

وجمهورية بنن الشعبية ، التي تدعى دون تحفظ المهزلة الجديدة التي يقوم بها نظام بريتوريا تحت شعار براق هو شعار " الاصلاحات الدستورية " ، ترحب برد فعل شعب جنوب افريقيا في مواجهة أحدث خدعة لنظام الفصل العنصرى .

كما يرحب بلدى أيضا بقرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) لاستنكاره ورفضه القاطع لما يسمى بالدستور الجديد في جنوب افريقيا . ولكن بنن تضي شوطا أبعد من هذا القرار فهي على اقتناع بالحاجة الملحة الى توقيع عقوبات شاملة بموجب الباب السابع من

الميثاق ضد ذلك النظام الضبون من المجتمع الدولي . وعلاوة على ذلك ، أود أن أؤكد على دعم حكومة بنن وشعبها لكل من يناضلون في الجنوب الأفريقي من أجل تحقيق الاستقلال والسلم والحرية والمساواة والعدل . وأؤكد من جديد دعم بلادى بصفة خاصة لمؤتمر عموم أفريقيا في كفاحه العظيم ضد سياسة الفصل العنصرى ، وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضالها البطولي من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وفي الواقع . فان بلادى على اقتناع راسخ بأن الاستئصال الكامل لوصمة الفصل العنصرى والتطبيق الشامل غـير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٨٣) ، هما وحدهما الكفيلان بتحقيق السلم فـسي الجنوب الأفريقي .

وأود باخلاص أن يتحقق السلم أيضا في الصحراء الغربية لأن البلبلة بشأن مسألة ازالة الاستعمار من تلك المنطقة والطريق المسدود الذى انتهت اليه يثيران قلقنا جميعا لأكثر من سبب .

وبلدى ، التي رحبت بالقرار المعتمد في مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية ، مقتنعة بأن المنظمة الأفريقية - بتوصياتها - قد وضعت الاطار الأمثل الذى يمكن عن طريقه التوصل الى تسوية سياسية بالتفاوض السلمي للمسألة الصحراوية المشتعلة .

وقد لقيت وجهة النظر العادلة هذه مشاطرة واسعة من الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، ولم تتردد الجمعية العامة في التصديق على تلك التوصيات . ولكن للأسف لم تؤخذ في الاعتبار بعض المناورات التسويقية والمعرفة . والذين هم وراء تلك المناورات يحق لهم الرضا باللبلة التي أحدثوها عن قصد ودراية . وهذه البلبلة تضر بمصالح شعوب المنطقة ، التي هي ضحايا لصراع كان يمكن تجنبه بقدر قليل من الإدراك العام والمنطق والصراحة .

ووفدى ، الذى يؤمن بحمد حق جميع الشعوب دون استثناء في تقرير المصير ، ويدرك أن هذه البلبلة لن تشكل حلا مشرفا للمأساة الصحراوية ، يوجه نظر الجمعية العامة الى ضرورة بذل كل ما تستطيعه لفتح الطريق المسدود الذى آلت اليه الحالة في الصحراء الغربية ، وفقا للقرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الأفريقية وللأمم المتحدة .

ويؤكد وفدى مجددا ، تأييده للجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية ، التي تعترف بها بنين كدولة ذات سيادة . وهي مقتنعة تماما بأن التنفيذ المنطقي والجاد لتوصيات منظمة الوحدة الافريقية وللأمم المتحدة هو وحده الكفيل باتاحة التوصل الى حل عادل للمشكلة الصحراوية ، والسماح لشعب المنطقة ، الذي طالت معاناته ، بتكريس نفسه لمهام التنمية العويصة التي تنتظره .

وهناك مهام مماثلة تنتظر الشعب التشادى الشقيق ، فمأساته لا يمكن لأى وفد أن يتجاهلها ، وخاصة وفدنا . وفي الواقع ، فان " جالة اللاسلم واللاحرب " التي سادت لشهور عديدة في تشاد ، قد أضرت بجهد اعادة البناء الوطني بقدر ما أضرت به الحرب ذاتها . فالسلام الحقيقي والمصالحة الفعالة بين كافة أبناء تشاد هما وحدهما اللذان يمكن أن يتيحا لشعب تشاد استئناف نشاطه بهدوء وبحماس متجدد للقيام بالمهمة الضخمة ، مهمة اعادة بناء بلادهم التي تأثرت بصورة قاسية بسنوات الحرب الأهلية .

وتؤيد بلادى كل الجهود التي يمكن أن تؤدى الى تحقيق السلم والوثام في تشاد عن طريق وحدة جميع سكانها ، أيما كانت الجهة التي تصدر عنها هذه الجهود ، ولهذا يرحب وفدى بجميع محاولات المصالحة التي يقوم بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والعديد من رؤساء الدول الافريقية .

يرحب وفد بلادي برضا كامل بالقرار الذي اتخذته حكومتنا فرنسا وليبيا بحسب قواتهما وعناصرهما المعيدة من تشاد ، والصادر في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ . ونحن واثقون من أن العملية التي بدأت سوف تكون في واقع الأمر مقدمة لعملية تصالح حقيقي بين أبناء تشاد جميعا ، ولسلام دائم في هذا البلد الشقيق .

في الدورة الثامنة والثلاثين نبه وفد بنين الى الخطر المتمثل في تدهور الحالة وزيادة التوتر في الشرق الأوسط . ويشعر وفد بلادي بالقلق ازاء التطورات التي تحدث في تلك المنطقة التي تعد واحدة من أكثر مناطق الأرض تفجرا بسبب المدى الواسع الذي وصلت اليه المأساة التي تحدث هناك .

ومرة أخرى ، يبدو واضحا ان السلم والأمن في تلك المنطقة يعتمدان ، دون شك ، على احترام دولة اسرائيل الصهيونية لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛ ولكنها ما فتئت ترفض باصرار الاعتراف بها وتنفيذها .

وتبعاً لذلك ، ينبغي على منظمنا أن تقيم موقف اسرائيل ، وأن تستخلص منه جميع النتائج المتعلقة به . ولا يمكن للمجتمع الدولي ، بل لا ينبغي له ، أن يظل سلبيا ازاء سياسة العدوان والابادة والمذابح وانشاء المستوطنات التي يواصل انتهاجها القادة الصهيونيون دون عقاب .

وينبغي اتخاذ جميع التدابير الملائمة لارشاد الدولة الصهيونية الى طريق العقل وممارسة الضغط عليها ، ليس فحسب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي ما فتئت تزدريها بشكل يستحق التوبيخ ، وانما أيضا لتقلع عن السياسة التي تشكل مصدرا للخطر وعدم الاستقرار لشعوب المنطقة ، وتهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين .

وازاء الحالة الراهنة ، تطالب بلادي بانسحاب اسرائيل الفوري غير المشروط من لبنان ومن جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وذلك على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ونطالب أيضا بأن يتم الاعتراف ، دون أي تأخير ، بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير ، بما في ذلك انشاء دولة فلسطين المستقلة . وتحقيقا لهذا الهدف ، تقدم بلادي ، وسوف تقدم مستقبلا ، تأييدها السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد لشعب فلسطين المقهور .

ان لبنان المسرح المأساوى للمواجهات التي يتقاتل فيها الأخوة والتي تسبب التدخل الأجنبي في قيامها والابقاء عليها ، يعد مصدر قلق لوفد بلادى . اننا في الواقع نرحب بانشاء حكومة وحدة وطنية ، تتعاون فيها جميع الاتجاهات السياسية في البلد في الادارة الديمقراطية لشؤون الدولة اللبنانية ، ومن أجل صيانة السلم والأمن في البلد . ويأمل وفد بلادى في أن تقوم تلك الحكومة - التي تعد رمزا للحوار فيما بين اللبنانيين الأشقاء - بتوجيه مصير لبنان بشرف وتعزيز السلم الذى تجرى اقامته تدريجيا في البلاد وذلك لصالح الجميع .

لا يمكنني أن أشير الى الحالة في الشرق الأوسط من أن أتناول الصراع المستمر بين ايران والعراق ، وهما دلتان شقيقتان تخوضان حربا قاسية . ان التطورات التي حدثت مؤخرا في ذلك الصراع تعد مصدر قلق بالغ لوفد بلادى ، وذلك بسبب تزايد مخاطرتد وبل الصراع ، ولأن الدمار الكبير الذى لا يزال يحدث في أجزاء كثيرة ليس من شأنه سوى القضاء على جهود التنمية لشعبي العراق وايران ، اللذين فقدوا بالفعل في تلك الحرب عددا كبيرا من أبنائهما الأعزاء .

ويدعو وفد بلادى ايران والعراق مرة أخرى للجلوس الى طاولة المفاوضات ليقوما بتسوية النزاع القائم بينهما الذى دام لفترة ٤ سنوات ، والذي لا يعد في صالح شعبيهما ، وذلك عن طريق الوسائل السلمية وعلى أساس المبادئ التي تم ارساؤها . وبقدرة ما تثير اهتمامنا الأوضاع السائدة في افريقيا وفي الشرق الأوسط ، حيث ينعدم الاستقرار وتنتشر التوترات ، وحيث تحولت الشعوب عن الاهتمام بالتنمية التي ينبغي أن تكون شافلها الوحيد ، فان الأوضاع في آسيا وفي امريكا الوسطى تستحق منا أيضا أن نوليها الاهتمام .

وتشعر بلادى بالقلق أيضا ازاء وجود قوات أجنبية في شبه القارة الكورية ، وهو وجود يشكل عقبة كبرى أمام تحقيق تسوية عادلة ومشرفة للأزمة القائمة في ذلك الجزء من العالم . ويحدو وفد بلادى الأمل في أن تترك القوات الأجنبية شبه القارة في أقرب وقت ممكن ، وذلك حتى يمكن للكفاح الذى لا يكل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ان يحقق سريعا اعادة توحيد كوريا العادل والسلمي والمستقل والديمقراطي .

وفي امريكا الوسطى ، تشعر بلادى بالصدمة وهي تلاحظ الأعمال المنسقة التي يتم القيام بها ضد الشعوب والدول التقدمية في المنطقة ، التي يجري اغفال حقوقها المشروعة وانتهاكها . ويود وفد بلادى أن يؤكد من جديد التزام بنين الثابت حكومة وشعبا بالحقوق المعترف بها عالميا لأى شعب في تقرير مصيره وفي أن يكون له نظامه السياسي الخاص به .

يحت وفد بلادى جميع الدول على أن تراعي في أعمالها وتصرفاتها المبادئ الأساسية التي تنطبق على جميع الدول ، صغيرها وكبيرها ، ضعيفها وقويها . وتقف بلادى متضامنة مع جميع الشعوب المقهورة ، ومع جميع الدول التي تعاني من العدوان في امريكا الوسطى ، وتؤكد لها من جديد تأييدنا القوي لها في كفاحها العادل لتحرر من القهر والسيطرة الأجنبية . وتقدم بنين تأييدها الى شعوب امريكا اللاتينية ودول مجموعة كونتاد ورا التي تعمل من أجل السلم والاستقرار في امريكا اللاتينية .

ومن السهل علينا جميعا ان نعطل معا حتى يصبح عالمنا أكثر ملاءمة للعيش فيه وأكثر تلبية لاحتياجاتنا ، وذلك بشرط أن نقوم ببذل الجهود الضرورية لاجاد تعبير حقيقي عن ارادتنا للقضاء تماما على شبح الموت والمحرقه ، الذى نشير اليه مرارا وتكرارا ، باعتبار أن نزع السلاح حاجة ملحة لحياة الجنس البشرى . واليوم تبرز حقيقة مؤلمة ومخيفة تهدد الآمال الهزيلة التي بدأنا نتمسك بها بشأن عدم امكانية نشوب حرب نووية . وبالفعل فانه حتى هذه اللحظة كان البعض واثقا من عدم احتمال قيام صراع نووى ، باعتبار أنه لا يمكن أن يكون هناك متصرفي مثل هذا الطوفان . في الماضي ، كان يمكن الابقاء على الطبيعة الردعية للأجهزة النووية ، ولكن لسوء الدالغ، ويوما بعد يوم ، أضافت أحداث جديدة بعدا جديدا الى الحالة .

ورغم كل ما يقال ويتم القيام به في هذا الشأن ، لا يزال سباق التسلح قائما دون معوق . ومع ذلك ، فان الحقيقة الأساسية هي أنه بدلا من تحقيق الحفاظ الدائم على التوازن الذى اختل بسبب انتاج ووزع أنماط جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، فان وزع أسلحة من هذا الطراز مضادة لهذه الأسلحة ، لم تشكل في حقيقة الأمر الآ مرحلة أخرى في سباق التسلح النووى . وهذا يوضح ، أنه في الوقت الذى نتكلم

فيه هنا ، أصبح تطوير الأسلحة النووية في النهاية جزءاً من منطق الحرب ، أو جزءاً من خطط الحرب أو خطط العمليات العسكرية . وفي هذه الظروف ، كيف يمكن ألا يساورنا القلق العميق ازاء هذا التهديد الخطير ؟ لقد كتب الكثير مؤخراً بشأن القذائف الانسيابية ، التي يبد وأن وزعها يجعل من الرقابة على اتفاقات تحديد الأسلحة والامثال لها مسألة بالغة الصعوبة ، ويزيد من امكانية التهرب من هذه الاتفاقات وبالتالي انتهاكها .

ان تكلفة انتاج قذيفة انسيابية - قذيفة واحدة - تكفي لرفع معاناة وتغيير طريقة حياة مليون من البشر الذين يقعون اليوم ضحايا الأحوال المناخية المعاكسة في منطقة الساحل في افريقيا ، واليوم يمكن أن تعد هذه الأسلحة بالمئات . فأى محكمة يمكننا أن نلجأ اليها لنعرض قضية السلام ، الذي لا يزال - مع ذلك - في نطاق الامكانية ؟

يجرى تكريس المزيد والمزيد من المبالغ التي وصلت الى أرقام فلكية لاقامة ترسانات الحرب التقليدية والنووية وصيانتها ، في الوقت الذي نتحول فيه بشكل متعمد أو فير متعمد عن المسؤوليات الدولية التي تطالبنا بتعبئة هذه الموارد القيمة وتكريسها لتنمية وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب ، بما في ذلك شعوب البلدان النامية .

اننا نطالب مرة أخرى قادة جميع بلدان العالم ، وبصفة خاصة تلك البلدان التي لديها امكانيات عسكرية مخيفة ، بأن يجروا حواراً سياسياً معقولاً من شأنه أن ييسر عملية التوصل الى تشخيص للأزمة دون حدة ، أو تحييز أناني ، وتنفيذ التدابير التي يعيدها المجتمع الدولي دون تأخير . ونود أن يكون نداءنا هذا تعبيراً عن الحاجة الملحة للعمل في هذا الصدد ، وان يمثل بادرة تنم عن الصدق والاحساس بالمسؤولية .

وقد أصبح اسم الأمم المتحدة يشكل مثلا أعلى للقانون والعدل والسلام ، وهو مثل أعلى يتباعد عنه العالم تباعدا مضطربا . وعلينا أن نؤمن بأن هناك قوانين ينبغي الدفاع عنها ، وقيما يتعين حمايتها . ولسوء الحظ ، مازالت المهام الرئيسية للأمم المتحدة ، وهي حفظ السلم والأمن الدوليين وتوجيه التعاون الدولي نحو التنمية تلقى التجاهل المستمر .

غير أننا لا نستطيع أن نتجاهل ذلك . فأزمة الثقة ، وحتى أزمة الهوية ، يمكن التغلب عليها . وتلك مهمة رئيسية ، ولن يكون تنفيذها يسيرا . ان تعريف الأمم المتحدة والأسس التي يقوم عليها وجودها ذاته يمثل شكلا من أشكال الأمل . فلماذا لا نعمل اذن ؟ دعونا نشرع فورا في حوار صريح يصلح لأن يكون دعامة لهذا الصرح ؛ ومن المؤكد أن مثل هذا التجميع الهائل للجهود سيترتب عليه العودة الى وظيفة الأمم المتحدة العالمية الحقيقية .

حاضرون للثورة — والنضال مستمر !

● رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠